الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تسييـر

التخصص: إدارة أعمال

أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ولايــة الــوادي نموذجـا

من إعداد الطلبــة:

حسين تـــي

أيمن نعيمي

علي قابوسة

تحـت إشـــــــراف:

د. علي قابوســة

د. بوبكر نعرورة

نوقشت بتاريخ: 2019/06/22 أمام اللجنة المناقشة:

مصطفى عوادي	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
علي قابوسة	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفـا
بوبكر نعرورة	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا مساعد
خالد مدخل	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	ممتحنا

المـوسم الجامعـي: 2019/2018

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تسييـر

التخصص: إدارة أعمال

أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ولايــة الــوادي نموذجـا

من إعداد الطلبــة:

حسين تـــي

أيمن نعيمي

علي قابوسة

تحـت إشـــــــراف:

د. علي قابوســة

د. بوبكر نعرورة

نوقشت بتاريخ: 2019/06/22 أمام اللجنة المناقشة:

مصطفى عوادي	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
علي قابوسة	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفـا
بوبكر نعرورة	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا مساعد
خالد مدخل	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	ممتحنا

المـوسم الجامعـي: 2019/2018

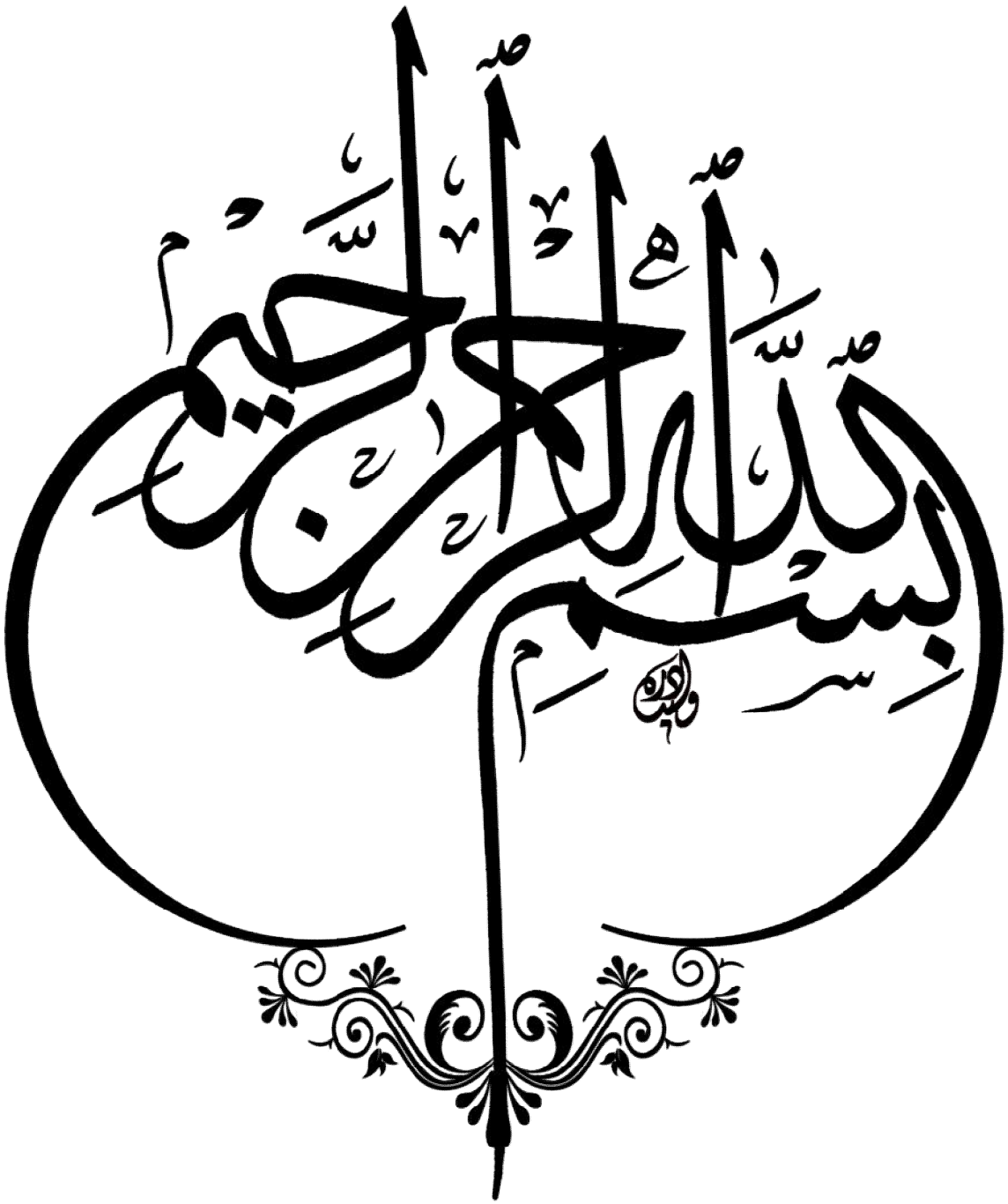
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي نفتتح بحمده الكلام والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام سبحانه لا نحصي له ثناءاً عليه هو كما أثنى على نفسه وهو ولي كل إنعام.

والحمد لله الذي فأوت بحكمته بين المخلوقات، ورفع الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمد عبده ورسوله، الذي بلغ العلى بكماله كشف الدجى بجماله كملت جميع خصاله، فصلوات الله على سيدنا **محمد** وعلى آله وصحبه الذين هم أطهر الخلق قلوبا، وأغزرهم علوما وأكملهم حزما وعزما، وسلم تسليما، ثم أما بعد:

أهدي هذا العمل:

إلى من هي أندي من قطرات الندى وأصفى من ماء الدجى، إلى المثل العالي والقدوة الصارخة رمز الإرادة المتجددة، إلى من تفرح لفرحتي وتحزن لحزني، إلى من رافقتني دعوا ا في كل خطوة من خطوات حياتي إلى من ضحت بنفسها من أجلنا إليك" **أمي الغالية** حفظها الله وأطال لنا في عمرها.

إلى من أستمد منه قوتي واستمراريتي، من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب وسهر وتعب وتحمل مشاق الحياة من أجل راحتي وهنائي من كان قدوة أقتدي بها، إليك" **أبي العزيز** "حفظه الله وأطال لنا في عمره وإلى جميع الإخوة والأخوات، وكذا جميع الأهل والأقارب. وإلى جميع الأصحاب والرفقاء، بدون استثناء، وإلى كل من يكنون لي المحبة والتقدير...

إلى زملائي في الدراسة وفقهم الله جميعا.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام.

الملخص :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول، فقد بينت الدراسات والأبحاث الحديثة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يتطلب البحث عن الأساليب والطرق الفعالة لدعم هذه المؤسسات وتنميتها، وتعتبر حاضنات الأعمال اليوم وسيلة فعالة دف أساس إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في إثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية والفنية والإدارية والتسويقية التي تحتاج لها.

وخلصنا إلى مجموعة من النتائج من بينها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي تحتاج فعلا إلى حاضنات الأعمال حيث هي مصدر مهم للابتكار والإبداع في مختلف آلات، وتعمل حاضنات الأعمال على اكتشاف القدرات الإبداعية وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة، كما تساهم الحاضنات في مساعدة ومساندة المؤسسات الريادية وتوفير المناخ والإمكانيات اللازمة لدعم هذه المشروعات، وأن انتساب المؤسسات الصغيرة إلى الحاضنات يجعل منها مؤسسات قوية ومواجهة للمنافسة مستفيدة من بعض التجارب السابقة.

الكلمات المفتاحية: مشاريع ناجحة, الإبداع, ريادة الأعمال .

Résumé

Plusieurs recherches ont affirmé la grande importance que joue les petites et les moyennes entreprises dans le développement de l'économie nationale. Ce qui exige faire des études visant l'exploration des moyens et des méthodes qui contribuent aux développement de ces entreprises. Les incubateurs d'entreprises coffrent aux jeunes entreprises les sources financières, techniques, administratives et commerciales. En effet, notre travail a essayé de répondre à la question suivante .

Nous avons d'abord constaté que les petites et moyennes entreprises d'El Oued sont conscientes de l'utilité des incubateurs d'entreprises, car ils représentent de potentielles sources d'innovations et de créativités dans tous les domaines. Ensuite, ils permettent la découverte des compétences et des performances clés pour les transformer en projets de productivités originales. Puis, ils contribuent à la fourniture du climat et des possibilités Nécessaires aux développements des entreprises dominantes. Enfin, le fait d'appartenir aux incubateurs d'entreprises rend ces entreprises puissantes et capable de concurrencer les autres entreprises.

Mots clés : Croissance et développement des Petites et Moyennes entreprises, pépinières d’entreprises.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الملخص	II
الفهرس	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال البيانية	VI
اقائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة – الدراسات السابقة	أ،ب،ر
الفصل الأول: مفهوم ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	11-46
تمهيد	12
المبحث الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها	18
الطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المبحث الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادرها	33
المطلب الأول: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37

المبحث الرابع: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها	40
المطلب الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
المطلب الثاني: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	43
خلاصة الفصل الأول	47
الفصل الثاني: الإطار النظري حاضنات الأعمال	80/48
تمهيد	49
المبحث الأول: مفهوم وأهمية حاضنات الأعمال	49
الطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال	49
المطلب الثاني: أهمية وأهدافٍ حاضنات الأعمال	53
المطلب الثالث: خصائص حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها	56
المطلب الرابع: أنواع حاضنات الأعمال	57
المبحث الثاني: آليات وإنشاء حاضنات الأعمال	63
المطلب الأول: آلية الاحتضان	63
المطلب الثاني: عوامل نجاح حاضنات الأعمال	65
المطلب الثالث: معايير نجاح حاضنات	68
المبحث الثالث: التجارب والآليات الحديثة لحاضنات الأعمال	69
الطلب الأول: تجارب حاضنات الأعمال في الدول الرائدة	69
المطلب الثاني: بعض تجارب حاضنات الأعمال في الدول النامية والعربية	75
خلاصة الفصل الثاني	80
الفصل الثالث: دراسة حالة الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	104/83

تمهيد	83
المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة.	84
المبحث الثاني: تحاليل نتائج الدراسة.	86
الخاتمة	106
المراجع	111
الملاحق	120

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	14
02-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل الدور التنمية	29
01-02	اصناف وانواع حاضنات الاعمال	62
01-03	يوضح عدد الفقرات وأرقامها التسلسلية حسب الاستبيان	86
02-03	يوضح نتائج اختبار معامل ألفا كرو نباخ للعمال بالمؤسسات	86
03-03	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئة الجنس.	87
04-03	يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير العمر	87
05-03	يوضح توزيع افراد العينة حسب المستوى العلمي	88
06-03	يوضح توزيع افراد العينة حسب الاقدمية في العمل	89
07-03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب صفة مدير مشروع	90
08-03	يوضح توزيع افراد العينة حسب نوع المشروع	91

09-03	درجات سلم ليكرت الخماسي	92
10-03	المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت الخماسي مع مستوياته	92
11-03	نتائج تحليل عبارات بعد خدمات تسويقية	93
12-03	نتائج تحليل عبارات بعد خدمات مالية	95
13-03	نتائج تحليل عبارات بعد خدمات استشارية	97
14-03	نتائج تحليل عبارات بعد نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	98
15-03	يوضح نتائج تحليل التباين الاحادي لبعد نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة	100
16-03	يوضح علاقة ارتباط بين أبعاد الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	101
17-03	يوضح الانحدار الخطي البسيط	103

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	مراحل تطور حاضنات الأعمال	50
02-02	أهمية الحاضنات بالنسبة للجامعات ومراكز البحث والتجمعات والحكومات والشركات والعملاء	54
03-02	مراحل عملية احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاضنة الأعمال	65
01-03	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئة الجنس	87
02-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	87
03-03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	88
04-03	توزيع أفراد العينة حسب الاقدمية في العمل	89

05-03	توزيع أفراد العينة حسب صفة مدير مشروع	90
06-03	توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع	91

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ورقة الاستبيان
02	الجداول المخرجة من برنامجSPSS

مقدمة

المقدمة:

شهد العالم مع بداية القرن العشرين جملة من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية ناتجة عن ظاهرة العولمة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا في وجه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، هذه الظاهرة دفعت بمتخذي القرارات إلى إعادة النظر في هيكلية القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات كبيرة الحجم وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لما لها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

واستجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد عالمي مفتوح، وبمزيد من التنافس والنمو والتقدم، توجهت العديد من دول العالم لسعي إنشاء حاضنات الأعمال، لدعم المشاريع الجديدة ومساندتها لمواجهة مرحلة انطلاقها، والقصد من هذا التوجه هو الإسهام في خلق فرص عمل إضافية، إلى جانب العمل على توليد الدخل لأصحاب المشاريع والإسهام في تحقيق النمو، بهدف إحداث تنمية مستهدفة لتطوير اقتصاديات الدول المعنية بالأمر.

وترجع إقامة حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل، وانهيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في الأعوام الأولى لقيامها، وقد أثبتت تجارب الحاضنات في دول العالم، بما لا يدع مجالا للشك، كفاءة ونجاح فكرة الحاضنات في رفع نسب نجاح، هذه المؤسسات بشكل كبير، حيث ازداد عدد الحاضنات في العالم خلال العشرية الأخيرة وتضاعف بعشرة مرات ليبلغ أكثر من سبعة ألاف حاضنة على مستوى العالم.

ويبرز الدور الرئيسي لحاضنات الأعمال، أنها أنسب آلية مستحدثة لإخراج المؤسسات الجديدة ناجحة والمساعدة على ترجمة الأفكار على ارض الواقع .من خلال تقديم جملة متكاملة من الخدمات، تختلف حسب احتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها. وفي إطار سعي الجزائر لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني الذي هيمن عليه قطاع المحروقات فقد كرست جهودنا لتبني آلية حاضنات الأعمال والاستفادة من خدماتها.

المشكلة البحثية :

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي

-هل تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي إلى حاضنات الأعمال ؟

الأسئلة الفرعية :

1_ هل حاضنات الأعمال لها تأثير ايجابي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارب العالمية ؟

2_ هل هناك تجارب ناجحة لحاضنات الأعمال في ولايات أخرى غير الوادي ؟

3_ هل هناك ضرورة لوجود حاضنات الأعمال في ولاية الوادي حتى تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، وضعنا مجموعة من الفرضيات و التي تعتبر إجابات أولية للإشكالية الدراسة كما يلي:

_لا توجد علاقة تأثير بين الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي.

-لا يوجد علاقة بين الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال المتمثلة في خدمات التسويقية وبين نمو وتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية الوادي.

-لا يوجد علاقة بين الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال المتمثلة في المالية وبين نمو وتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية الوادي.

-لا يوجد علاقة بين الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال المتمثلة في الخدمات الاستشارية وبين نمو وتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية الوادي.

سبب اختيار الموضوع:

لعل أهمية الموضوع وحداثته على المستوى الوطني، إضافة إلى نقص الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بحضانة الأعمال، هي من أهم الأسباب التي دفعت للخوض أكثر في هذا الموضوع، وذلك بإلقاء الضوء على عدة جوانب منه، ومحاولة التعرف أكثر على التجربة الجزائرية في هذا ا المجال وما مدى احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذه الآلية في ولاية الوادي ومحاولة استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة بدراسة حول نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المتمثلة في حاضنات الأعمال التي تعتبر فكرة رائدة و لاقت نجاحا في كل دول العالم وذلك نتيجة دعمها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم خدمات هامة من اجل انطلاقة جيدة لهذه المؤسسات في عالم الأعمال.

المنهج المتبع :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بجمع الإحصائيات والبيانات والمعلومات وتصنيفها وتسويقها وتحليلها.

أهداف الدراسة:

1_ التعريف بحاضنات الأعمال وأهميتها ومدى حاجة مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الحاضنات.

2_ محاولة التعرف على آراء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فكرة حاضنات الأعمال.

3_ وضع المقترحات والتوصيات من شأنها أن تعمل على تنمية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوادي .

4_ دراسة الآثار السلبية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل غياب حاضنات الأعمال.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية والمتمثلة في حاضنات الأعمال باعتبارها كخطوة داعمة ومشجعة لتفعيل دور

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، واحتوائها على تطوير عملها بالشكل الذي قد يجعلها ترتفع إلى مكانة المؤسسات الناجحة. ولهذا فان أهمية البحث تنبع ليس فقط من قلة الدراسات التي تناولت هذا الجانب في الجزائر، لكن أيضا لكون الموضوع يكتسي أهمية بالغة في نظر مقرري السياسة التنموية والباحثين في الكثير من بلدان العالم، ونحن ارتأينا تناول تجربة الجزائر في هذا المجال باعتبارها تجربة فتية وهذا سعيا منا لمعرفة مدى أهمية تواجد حاضنات الأعمال في ولاية الوادي من اجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه الآلية و مدى احتياج هذه المؤسسات في ولاية الوادي للخدمات التي ستقدمها الحاضنة ومدى استفادتها منها .

الإطار الزماني والمكاني:

من أجل الإجابة على الإشكالية حاولنا تطبيق موضوعنا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة محل الدراسة وهي ولاية الوادي حيث شملت مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا لكون حاضنة ولاية الوادي لم تقام بعد، وكانت حدود دراستنا الزمنية خلال الموسم الحالي 2018_2019.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإجراء الدراسة، من خلال هذا المنهج تم جمع المعلومات والبيانات والحقائق عن الظاهرة كما هي في حقيقة الأمر، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وذلك باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

الدراسات السابقة :

الدراسات العربية والأجنبية :

01 دراسة مقدمة من طرف معهد المؤسسة الويلزية جامعة غلامورغان مدرسة الأعمال بونتبرد2004 .

صاحب الدراسة : Dr.Brychan thomas – Paul Jones – Lynne Gornall – Pam Voisey

عنوان الدراسة:

a comparison of UK business incubation practice and the identification of key success factors.

الهدف من الدراسة:

أجريت الدراسة على أربع حاضنات في ويلز بالمملكة المتحدة تم خلالها عرض أوجه التشابه والاختلاف في الخدمات التي تقدمها تلك الحاضنات، وكذلك تحديد عوامل النجاح التي تحتاجها حاضنات الأعمال، وقد تبين أن الحاضنات المدروسة تتشابه من حيث توفير مكان مناسب للمشاريع المحتضنة، وعقد دورات تدريبية لها، وتبين من خلال الدراسة أن الحاضنات تعتمد في توليد دخلها على أجرة توفرها من المشاريع المحتضنة، كما تبين كذلك أن هناك أوجه اختلاف بين تلك الحاضنات من حيث طبيعة الخدمات التي توفرها للمشاريع المحتضنة، حيث انه لوحظ أن حاضنة واحدة تقدم مجموعة خدمات متكاملة، بينما لا تقدم الحاضنات الأخرى خدمات تفي بالاحتياجات بمشاريع المحتضنة لديها.

النتائج المتوصل إليها:

توصلت الدراسة إلي أن حاضنات الأعمال يجب عليها البحث عن مصادر دعم تمكنها من بناء عناصر النجاح، ويمكن ذلك من خلال إيجاد قنوات اتصال مع أصحاب المصالح، مثل السلطات المحلية، والمعاهد والجامعات، ومنظمات القطاع الخاص، من أجل التغلب على العقبات والصعوبات التي قد تواجهها، وكذلك تساعدها رفع قيمة عملياتها.

02 : دراسة مقدمة لمعرفة دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات المقاولاتية في شكليها الصغير و المتوسط بولاية إدرار، 2010 .

صاحب الدراسة : العربي تيقاوي

عنوان الدراسة " : دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين"

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة في بناء القدرات التنافسية من وجهة نظر المبحوثين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم

استخدام استبانه لغرض جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة والتي بلغ عددها 20 مفردة، وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل بيانات الاستبانة.

النتائج المتوصل إليها:

- أشارت نتائج التحليل الوصفي أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت مرتفعة جدا، وتفسر النتيجة على وجود نسبة اتفاق كبير بين أفراد العينة على مدى استفادة(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من خدمات حاضنات الأعمال بالولاية؛
- أشارت نتائج التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين على أبعاد القدرات التنافسية على أن المتوسطات الحسابية كانت مرتفعة ،ولعل سبب هذا الارتفاع يعود إلى وعي عينة الدراسة إلى أهمية تبني سياسة بناء القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع العلاقات الارتباطية دالة إحصائيا وعند مستويات ايجابية بين المتغير المستقل (حاضنات الأعمال)و(القدرات التنافسية)كمتغير تابع وقد بلغت القيمة الإجمالية68% وهي قيمة إيجابية تؤكد الدور الفعال لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في علاقتها مع بناء التنافسية.

03 : دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنة الجامعية 2012 / 2011 :، جامعة ورقلة.

صاحبة الدراسة : حنان خراز

عنوان الدراسة " : دور حاضنات الأعمال في دعم واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية."

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة الواقع الفعلي للدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في إنشاء(م ص م) في الجزائر،

أما العينة التي تم دراستها مشروع حاضنة الأعمال غرداية، واستعملت الطالبة المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر خدمات الحاضنة على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمنهج التحليلي من أجل الجانب التطبيقي، كما اعتمدت على المقابلة الشخصية.

في دراسة إحصائية ل 173 زائر للمحضنة، لوحظ أن % 72 منهم لم يعودوا مرة أخرى، 9.8 %طرحوا مشكل الأراضي، (% 8 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ناشئة لكنها تعاني من صعوبة التسويق ومشكل إتقان التكنولوجيا،% 5.2 مشكل الفوائد في الائتمان، % 5 يؤمنون بفكرة الحاضنة ومنه تم اقتراح مختلف الحلول لكل فئة.

النتائج المتوصل إليها من الدراسة:

يعتمد نجاح حاضنات الأعمال على الإدارة الرشيدة، ودعم ومساندة الحكومات المركزية والإدارات المحلية والإقليمية، إضافة إلى تعاون رجال الأعمال والهيئات التمويلية، ووجود بيئة ملائمة لإقامة المشروعات الإنتاجية والصناعية المتطورة.

رغم المجهودات المبذولة في دعم الحاضنات و تعزيز علاقتها مع مراكز البحث و الجامعات و عالم الصناعة من جهة أخري ، إلا انه هناك تأخر في الجزائر في تبني آلية حاضنات الأعمال وتوضيح مفهومها والشروع في تطبيقها مما أدي هذه الآلية من لعب الدور المنوط لها على أتم وجه ، والوصول إلى مستوى مثيلاتها في الدول الأخرى.

أكدت الدراسة على محدودية نجاعة حاضنات الأعمال في الجزائر كان نتيجة لاستنساخ للتجارب الدولية دون محاولة تكييفها مع خصوصيات الاقتصاد الوطني.

لا تقوم حاضنات الأعمال في الجزائر بالقيام بالدور المنوط للحاضنة(تقديم الدعم قبل وبعد الإنشاء)،وإنما تقوم بلعب دور المشاتل(تقديم الدعم بعد الإنشاء.)

الدعم الذي تقدمه حاضنات الأعمال بالجزائر للمؤسسات المحتضنة لا يزال بعيدا كل البعد عن المستوي المطلوب ، فيه بذاته في حاجة ماسة لدعم الدولة والجهات الوصية.

04 : دراسة مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين ، بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 25 – 24 أفريل. 2012

صاحب الدراسة : منى رضوان النخالة.

عنوان الدراسة" : واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة فلسطين"

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال، ومعرفة دور حاضنات الأعمال في تقديم يد المساعدة والعون للمشاريع الصغيرة لدى الشباب ، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبانة و المقابلة في جمع المعلومات والتي وزعت على موظفي (05) حاضنات في قطاع غزة وقد بلغ عدد أفراد العينة حوالي) 23 (موظف و استخدمت الباحثة فيها المنهج الوصفي في الدراسة.

05 الشكري، محمد عودة (2012) دراسة بعنوان التجربة الفلسطينية في حاضنات الأعمال ودورها في تنمية أعمال جديدة للشباب.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال وأهميتها كأداة لإنعاش وتنمية الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع الشباب وخريجي الجامعات المبادر على إنشاء شركات صغيرة وتوضح الدراسة بعض المفاهيم المتعلقة بألية عمل الحاضنات وخدماتها بدءا من الفكرة الإبداعية وحتى تحويلها إلى شركة صغيره وتخريجها إلى السوق المحلي وتناول البحث تجربة بعض الحاضنات الفلسطينية ومدى مساهمتها في رعاية الأفكار الريادية والمبدعين من الشباب وخلق فرص عمل جديدة للشباب من خريجي الجامعات والكليات التطبيقية واعتمد الباحث أسلوب البحث المكتبي والاستبانة و دراسة حالة لأربع حاضنات أعمال وتكنولوجيا معلومات في فلسطين.

وكان من نتائج الدراسة التي قام بها الباحث:

1 –من أكثر المعيقات والتحديات التي تواجه عمل حاضنات الأعمال يتعلق بخطه الاستدامة والمحافظة على استمرار توفير التمويل اللازم لأنشطة الاحتضان.

2 –نقص التوعية بين جيل الشباب في دور الحاضنات أ و همیه الأعمال الحرة مع التأكيد على ضرورة تكاثف الجهد من أجل تنفيذ تقييم شامل لجدوى الحاضنات كأداة فاعلة في إنعاش تنمية الاقتصاد المحلي.

وقدم الباحث جمله من التوصيات كان أبرزها:

1 –توفير الأمان للمشاريع المحتضنة من قبل الجهات المختصة لضمان استمرارية عمل أعضاء المشاريع بحافزيه وكفاءة وصولا إلى نجاح مشروعاتهم.

2 –زيادة التوعية بفكره الحاضنة ورسالتها من خلال التسويق والدعاية المستمرة.

3 –العمل على تخصيص برامج دعم حاضنات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات من قبل الحكومة في فلسطين وتسهيل برامج الأقراض والتمويل للمشاريع الجديدة.

4 –تسهيل إجراءات أنشاء شركات جديدة خاصة وأنه سوق مفتوح لا يتوقف عن التطور.

صعوبات البحث:

_ لدى البعض غياب فكرة حاضنات الأعمال لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة محل الدراسة ولاية الوادي.

_ صعوبة إقناع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة للإجابة على أسئلة الاستبيان.

محتوى البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية، تناولنا البحث من خلال ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول :جاء بعنوان مفهوم ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري والذي بدوره تناول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ثم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها ثم في المبحث الثاني أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها والتحديات المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

الفصل الثاني: وكان بعنوان الإطار النظري لحاضنات الأعمال والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث وفي المبحث الأول يتضمن مفهوم وأهمية وخصائص وتمويل وأنواع حاضنات الأعمال والمبحث الثاني كان بعنوان آليات وإنشاء حاضنات الأعمال حيث يتضمن آلية الاحتضان وعوامل نجاح حاضنات الأعمال ومعايير نجاح حاضنات الأعمال والمبحث الثالث تضمن

مطلبين وهما تجارب حاضنات الأعمال في الدول الرائدة والمطلب الثاني تجارب في الدول النامية والعربية.

الفصل الثالث :تناولنا فيه دراسة الحالة وهي حول أثر غياب حاضنات الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي ثم منهجية وإجراءات الدراسة ومنه عرض نتائج الدراسة وتحليلها من الاستبيان الموزع على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة محل الدراسة.

الفصل الأول

مفهوم ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

شهدت الآونة الاخير تزايد الاهتمام في العديد من البلدان سواء المتقدمة منها أو النامية، بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لدورها المتزايد في النشاط الاقتصادي وتنوعه، وفي تحقيق أهداف التنمية الأساسية ومن الواضح ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم دول العالم سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصاداتها، وحاجاتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة، ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق فإن معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

وعلى هذا الأساس ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها .

المبحث الثالث: اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادرها .

المبحث الرابع: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها .

المبحث الأول مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نحاول في هذا المبحث توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يترتب عن ذلك من تأسيس نظري لمفاهيمها.

انتشر مصطلح "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " انتشارا واسعا في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذا المصطلح مازال لا يعبر عن حقيقة وضعية هذه المؤسسات، فالغموض واختلافات الرؤى مازالا قائمين دون تحديد معنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والى جانب هذا الغموض يبق الفارق شاسعا في عملية تحديد تعريفها بين بلد وآخر، أو حتى بين منطقة وأخرى، فمنها ما يحتاج إلى تكنولوجيا عالية ومنها ما يستخدم الطرق التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصطدم محاولات تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود عدد هائل من المعايير والمؤشرات التي يستند عليها هذا التعريف، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم الأموال المستثمرة، حجم المبيعات، حصة المؤسسة من السوق...الخ .إلا أنه هناك شبه إجماع بين مختلف الباحثين والمهتمين بالقطاع على مجموعة من المعايير التي يمكن الاحتكام إليها في إيضاح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المؤسسات الأخرى، وهذه المعايير يمكن تقسيمها إلى معايير نوعية ومعايير أخرى كمية كما نجد أنه لا يوجد تعريف معين و محدد تأخذ به كل دول العالم وذلك غير ممكن في ظل تعدد الأسباب الخاصة بظروف كل دولة ، وفيما يلي بعض التعاريف التي تبنتها الدول على اختلاف درجة تطورها ، وبعض الهيئات على اختلاف مجالات عملها.

الفرع الاول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نجد إن المشرع الجزائري ومن خلال القانون التوجيهي عرف بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة2001.

في المادة الرابعة منه والذي تم تفصيله في كل من المواد الخامسة، السادسة والسابعة منه كما يلي:[1]

المادة الرابعة: عرَّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية

المادة الخامسة: فتُعرَّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين 200 مليون دينار و2مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

المادة السادسة: وتُعرَّف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المادة السابعة: وتعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بناء على عدد العمال ورقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، حيث تم الاعتماد في ذلك على تعريف الإتحاد الأوربي لسنة 1996 م .

[1] الجمهورية الجزائرية، قانون، **القانون رقم 01-8 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 7،15 ديسمبر 2001 م**، المواد 5،6،7

جدول رقم (01-01) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	الميزانية
مؤسسة متوسطة	من50 الى 250	200 مليون ال مليارين دج	من100الى500 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10الى49	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	من01الى09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 100 مليون دج

Source : ministère de PME, actes des assises nationales PME, 2004,

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول .

نعطي فيما يلي بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول:

1 /1996/04**عرف الاتحاد الأوربي** و ميز بين المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة و الكبيرة في قانون فالمؤسسة المتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 شخص أو يكون رقم أعماله السنوي لا يتجاوز 40 مليون30 أورو أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون أورو ، وأما المؤسسة الصغيرة، توظف أقل من 50 شخص، أو رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 5 مليون أورو ويمكن الحصر بأن المؤسسة المصغرة هي التي توظف أقل من 10 أشخاص [1] .

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: حيث نجدها استثنت رقم الأعمال من التعريف واعتمدت على معيارين هما عدد العمال ورأس المال حيث قسمتها إلى صناعة إنشاءات، نقل برأس مال أقل من 300 مليون ين وأقل من 300 عامل، تجارة بالجملة برأس مال أقل من 100

[1] 1-بن نعمان محمد ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيادراسة حالة ولاية بومرداس 2009-2011**،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012،ص5-6

مليون ين، وعدد العمال أقل من 100 عامل، تجارة بالتجزئة، برأس مال أقل من 50 مليون ين وبعدد عمال أقل من 50 عامل، وخدمات برأس مال أقل من 50 مليون ين وأقل من100 عامل[1] .

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية: يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وهناك اختلاف كبير من قطاع لأخر وحسب عدد العمال ورأس المال وقيمة الدخل وذلك كالتالي:

كل الصناعات وشركات الخدمات غير المصدرة بعدد عمال أقل من 500 عامل وبدون تحديد للدخل السنوي وشركات الخدمات المصدرة حيث تنقسم الى الشركات بعدد عمال أقل من 500 عامل وبدخل سنوي اقل أو يساوي 07 مليون دولار لكل الشركات وأقل أو يساوي 02 مليون دولار لقطاع الاعلام الآلي، وهناك المزارع والتي تكون بعدد عمال أقل من 500 عامل وبدخل سنوي أقل أو يساوي 250 ألف دولار [2].

الفرع الثالث: تعريف بعض المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعت العديد من المنظمات الى وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر بعضا منها

تعريف الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فرنسا):"المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادا شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية، الاجتماعية، التقنية، والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة " [3].

تعريفا **US Committee for Economic** وقد **وضعت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية**

[1] -غدير أحد سليمة ،**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ورقلة 2007 ص07 .

[2] لخلف عثمان، **" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها" دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003-2004.

-

[3] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار** الجامعة الجديدة للنشر، 2013،ص 16.

للمشروع اشتمل على العديد من الخصائص، لهذه النوعية من المشروعات، حيث عرفت المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب ان يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل من الخصائص استقلال الإدارة:[1]

- مدير المشروع هو نفسه مالك المشروع .
- رأس المال: يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو بواسطة مجموعة صغيرة من الملاك .
- العمل في منطقة محلية، يعيش الملاك والعاملون في مجتمع واحد.
- حجم المشروع صغير نسبيا للصناعة التي ينتمي إليها.

ونجد أن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يعرف المشرعات الصغيرة بأنها "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق "[2] .

المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها .**UNIDO" تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو** تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية)و 50عاملا القصيرة الأجل (التكتيكية)،كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10

بتعريف المشروع **SBN Small Business Administration** وقامت **هيئة المشروعات الصغيرة** [3].

الصغير على أنه " شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في الصناعة "..

[1] رابح خوني، رقية حساني" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الإسكندرية،** 2009، ص 19 الدار الجامعية .
[3] مصطفي يوسف كاف، بيئة **وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة** المجتمع العربي للنشر والتوزيع، طبعة 1، ص 29.

ولقد حاول عدد من الباحثين المصريين اتخاذ تعريف مناسب للمشروعات الصغيرة يتلاءم ومع ظروفها ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

المشروعات الصغيرة تلك الوحدات التي يعمل فيها اقل من 100 عامل وبدون استخدام قوى محركة

بالإضافة إلى توفر عدد من الشروط والتي أهمها: أن تكون المنشأة فردية من حيث شكل الملكية، أن تمارس النشاط بصورة محلية، اتحاد الملكية والإدارة والعمالة، أن تكون حصة المنشأة السوقية محدودة.

ويمكن تبني تعريفا أخر للمشروعات الصغيرة وأكثر شمولا وتعبيرا عن الواقع والعمل، ويعتمد عن

الواقع والعمل ويعتمد على الأسس التالية: استقلالية العمل والإدارة والملكية، حيث يجب ألا تتدخل

هيئات أو جهات خارجية في عمل المنشأة، وألا تعتبر المنشأة فرعا لأحد المنشآت الكبرى، وحدة الملكية والإدارة حيث يجب إن يكون صاحب المشروع هو المدير الفعلي، وألا يتجاوز عدد العاملين الدائمين عن 20عامل وأن محدودية حجم العمل وحصة المنشأة من المبيعات السنوية، وأن يكون نشاط المنشأة محلي[1]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إضافة إلى الخصائص التي تتميز بها عن المؤسسات الكبيرة فقد تتمثل أهميتها البالغة في النقاط التالية[2] :

1. وسيلة لجمع المدخرات وتحفيز المهارات التنظيمية المحلية، حيث يمكن للأفراد توجيه مدخراتهم لإنشاء مشروعات صغيرة.
2. وسيلة لتحديث الصناعات التقليدية التي غالبا ما تميز المشروعات الصغيرة.
3. إيجاد فرص عمل فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على امتصاص البطالة بشكل كبير.

[1] -مصطفي يوسف كاف ، مرجع سبق ذكره، ص

[2] فتيحة ونوغي، " أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي "، في الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف: منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوروبي مغاربي، من 25-28 ماي 2003، ص 721-722.

4. التوزيع الجغرافي للصناعة فصغر حجم المشروع ومحدودية إمكانياته، يعطه فرصة التوطن خارج المدن الكبرى وبالتالي وجود سهولة في إعادة التوزيع الجغرافي للصناعة.
5. تنويع القاعدة الصناعية من السلع فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تدخل في مجالات إنتاج تحتاجها المؤسسات الكبيرة وبالتالي تلعب دور مكمل للمؤسسات الكبيرة.
6. استخدام الموارد العاطلةٍ فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها توظيف موارد التي لو لم تستخدمها هذه المشروعات لبقيت دون استخدام.
7. المساهمة في تخفيض معدلات الفقر خاصة في الدول الفقيرة لما توفره من مناصب شغل من جهة، ولما تنتجه من سلع استهلاكية منخفضة الثمن مقارنة بالمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

المطلب الاول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتقاسم المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم مجموعة من الخصائص رغم أن البعض من هذه الخصائص لا ينطبق عليها بشكل موحد، لوجود تمايز بين هذين المنظمات وفق العديد من الاعتبارات، إن لهذه الخصائص المميزة انعكاس قد يكون ايجابي أو سلبي على المنظمة وفق اعتبارات رؤية الإدارة ومنهجها في التعامل مع مختلف أصحاب المصالح المرتبطة مع المؤسسة، ويمكن إجمال أهم هذه الخصائص في التالي:

الفرع الأول: الخصائص الايجابية:

فيما يلي أبرز الخصائص الايجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي هي سبب انتشارها الواسع:

أولا: خصائص متعلقة بالحجم:

سهولة التأسيس (النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث إ ا تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل [1].

علاقة تكامل وتعاون مع المؤسسات الكبيرة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودو اليد العاملة)، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن (المناولة)، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 37.

" جنرال موترز" يتعاقد من 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعملا أقل من 100 عامل[1] .

مركز ذاتي للتدريب: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الانتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدرا م ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فإن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والابداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإداراتها [2].

الاتصال الفعال وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق[3] .

ارتفاع القدرة على الابتكار: لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنتج بأحجام كبيرة، ولهذا تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة والبحث عن الجديد والمبتكر، وكون هذه المؤسسات تنتمي في معظمها للقطاع الخاص فلأصحا ا حوافز على العمل والابتكار والتجديد وتحمل المخاطر [4].

ثانيا: خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم:

---

[1] زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة، الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة كلية العلوم الاقتصادية، ص 22، 2014-2015

[2] حسين عبد المطلب الاسرج، دور **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية**، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة، ص17.

[3] غدير أحد سليمة، تأهيل **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ورقلة، ص17، 2007.

[4] زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص22

الحرية المتاحة والاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة [1].

المرونة وسرعة الاستجابة: هكذا يفترض أن يكون الأمر حيث البساطة ورشاقة الهيكل التنظيمي وترابط مفردات العمل وعدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع كذلك تمكن هذه الخصائص الأعمال الصغيرة والمتوسطة من التكيف السريع والمرن للأحداث والمفاجئات في بيئة التنافس، تشير العديد من البحوث والدراسات الميدانية والنظرية إلى امتلاك المنظمات الصغيرة ملكة الإبداع والريادة بنسبة أكبر من امتلاك الشركات والمؤسسات الكبيرة، وأن خصائص المرونة والإبداع والريادة والاهتمام بالنوعية للمنتج وغيرها تساهم في إيجاد ميزات تنافسية واضحة ومحسوسة من قبل ال زبائن تجاه طبيعة عمل المنظمات المتوسطة والصغيرة [2].

سهولة وبساطة التنظيم: تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ [3].

تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، ادارة **وإستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة**، تونس، جامعة الزيتونة، دار وائل للنشر، ،2009 ص28.

[2] غدير أحمد سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 09

[3] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص37

جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

ثالثا: خصائص تتعلق بالعلاقات:

.**الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين فيها ومحلية النشاط ما ينشأ عنه معرفة جيدة للعملاء والعمال [1].

قوة العلاقة بالمجتمع: نظرا الى الطبيعة الشخصية التي يميزها التعامل مع العملاء، والمعرفة الشخصية بظروفهم، وظروف وأحوال المجتمع المحلي تكاد تكون لديهم معرفة كاملة بأحوالهم، ويشاركون عملاؤهم أفراحهم وأتراحهم، والمجتمع بصفة عامة خير عون وسند لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مواجهة المشكلات التي تعوق العمل [2].

المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف إلى حاجا م ورغبا م وتحليلها، وبالتالي الاستجابة لهم ولأي تغير في اتجاها ومواقفهم ومتطلباتهم[3] .

إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المشروعات أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والتعامل المباشر بين أصحا بها وبين العاملين لديهم، والاطلاع على أوضاع العاملين، وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما ينعكس إيجابيا على إنتاجيتهم، وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة، وتتيح هذه المنشآت فرصا كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهارتها وبمستويات إنتاجية مختلفة[4] .

---

[1] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، **الأردن** 2005، ص 81.

[2] زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص 28

[3] سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص 81

[4] .حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سبق ذكره، ص 17

المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: من المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتفوق على المؤسسات الكبيرة، هي العلاقة الشخصية التي تربط صاحب العمل بالعاملين، نظرا لقلة العاملين وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم أحيانا على اعتبارات شخصية، كما أن قلة العاملين من هذا النوع من المؤسسات قد يؤدي إلى تشكل روح الفريق لدى العمال فيما بينهم [1].

أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: أن إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الانتاجية [2].

رابعا: خصائص تتعلق برأس المال والانتشار الجغرافي:

1 –قصر فترة الاسترداد: وهي عبارة عن الفترة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من :غيرها من الشركات نتيجة ل:

– صغر حجم رأس المال المستثمر – قصر دورات الإنتاج

– سهولة التسويق – زيادة دورات البيع

2 –في الغالب رأس المال الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة: إما لعدم تفضيل الأجانب لطرق ومجالات المشروعات الصغيرة، وإما لعدم تفضيل أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة لهذه المشاركة نظرا للطبيعة العائلية لهذه المشروعات، كما يرجع ضعف مشاركة رأس المال الأجنبي في مجال المشروعات الصغيرة إلى أسباب أخرى عديدة والتي من بينها عدم النضج التنظيمي والقانوني والمؤسسي لهذه المشروعات واقتصار معظمه على الأشكال العائلية للملكية

[1] زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص 23

[2] علاء عباس ومحمد السلامي، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، ص106، 2014

والعمل وارتفاع درجة المخاطرة نظرا لصغر حجم رأس المال وضعف الروابط الخلفية والأمامية لمعظم هذه المشروعات واتصافها بالطابع اليدوي والتقليدي[1] .

3 –جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية حيث يعتمد النمط الانتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات [2].

4 –الضالة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر رأس مالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية، بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي بقيوده التي تعطي الحق للممول بالتدخل في إدارة شؤون العمل، مما يزيد من حدة المخاطر المالية الممكن التعرض لها، لذلك فأغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا اضطرت إلى التمويل الخارجي فهي تفضل القروض الصغيرة أو التمويل من مصادر غير رسمية، حتى وإن كانت تكلفتها عالية مقابل الحصول على حرية التصرف في إدارة المؤسسة [3].

5 –الانتشار الجغرافي الواسع: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظرا لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، الذي غالبا ما يكون مستهلكي هذا الانتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات ا تمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المؤسسات [4].

الفرع الثاني: الخصائص السلبية:

[1] .عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، ، الدار الجامعية، الإسكندرية 42-43 2009،

[2] .خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] غدير أحمد سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[4] علاء عباس ومحمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 106

التردد في التوسع ماليا: تختلف نظرة الأعمال الصغيرة تختلف إلى التوسع عنها للأعمال الكبيرة، فأصحاب الأعمال الكبيرة وإدارتها يعتبرون نمو العمل هدف إيجابي يسعون له، أما أصحاب العمل الصغير، فلهم مجموعة من الأسباب تجعلهم يخشون النمو لأن هذه الأعمال غالبا ما تكون شركة أفراد فبما أن عمر العمل هو بعمر المالك أو المالكين، فهذا يبقى المالك متردد في التوسع إذا كان يشعر بأنه لن يستطيع تحقيق هذا التوسع أو التوسع أو التمتع به، كما أنه يحتسب باستمرار مبلغ ض ريبة التركات التي ستدفعها أسرته إذا توفي، لأنه وفي حالة الوفاة يعتبر من ضمن تركته، ويخضع لضريبة التركات، وبما أن أكثر قوانين التركات هي تصاعدية، يسعى أصحاب هذه الأعمال للإبقاء عليها صغيرة حتى لا ترفع ضريبة التركات على ورثتهم وقد يشعر بأن التوسع سيضطره لإدخال شركاء جدد أو تحويل العمل الى شركاء مساهمة، مما يفقده سيطرته الكلية عليه، فيرفض ذلك.

معدلات الفشل العالية: السمة السلبية الأهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أنها عرضة للفشل والتصفية والغلق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أقيمت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل الدول المتقدمة تبين أنه من 1000 مؤسسة تنشأ، فإن 50 بالمائة لا تبقى لأكثر من سنة ونصف وأن 20 بالمائة منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات، كما أن هناك دراسة في فرنسا بينت أن حوالي 200.000 مؤسسة تنشأ سنويا نجد أن ثلثها يزول بعد ثلاث سنوات ونصفها بعد 05 سنوات.

تكاليف الإنتاج العالية: على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ومن المزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير، كما أن ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهم الحاجة الكبيرة لاستخدام الأرباح للحاجة الشخصية، ولا يكون هناك فرق بين صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيولة مالكها، فحتى لو كانت الأرباح عالية فإن صاحب العمل يقوم بسحب أكثرها لتلبية حاجته المعيشية الخاصة على حساب حاجة مؤسسته، مما يجعلها ضعيفة ماليا ويؤثر ذلك في عمليات التقييد المحاسبي لديها.

محدودية الأرباح والتأثر الضرائب: فمبالغ الأرباح التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى محدودة جدا مقارنة مع مبالغ الأرباح التي يحققها أي عمل كبير، فقد تكون عالية كنسبة من رأس المال، إلا أنها تبقى محدودة جدا كأرقام مطلقة، وتلعب الضرائب دورا كبير في امتصاص نسبة مهمة من الأرباح التي يحققها العمل، كما تشكل القوانين الضريبية مصدر تأثير سلبي إن مختلف الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تقوم بأدوار مهمة اقتصاديا واجتماعيا، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تقسيمها

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير هي[1]:

أولا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

يمكن أن تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

1 – المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي

2 – المؤسسة التقليدية

تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، وتعتبر هذه صفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها [2].

---

[1] -عبيدات عبد الكريم، حاضنات **الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية -العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006 ص64.

[2] -قنيدرة سمية، **" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009

3 – المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

أ– العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة

ب– إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير[1].

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج:

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال هذا المعيار إلى:

1– مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويرتكز نشاطها على:

ا– المنتجات الغذائية.

ب– منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

ج– الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

د– تحويل المنتجات الفلاحية.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز المؤسسات الصغيرة

2010 - ، ص 62

[1] غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى، الوطني، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 04/05/06-2013، ص04

والمتوسطة ولكونها تعتمد على الموارد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسطية:

يركز هذا النوع على مؤسسات:

أ- تحويل المعادن.

ب- صناعة مواد البناء.

ج- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

د- صناعة مواد البناء.

هـ- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطاع الغيار المستوردة في البلدان النامية [1].

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي:

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم(الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، (الجزائر)،20112008 -، ص 13 – 14.

المؤسسات المصنعة والمؤسسات غير المصنعة.

الجدول رقم (01-02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل الدور التنمية..

الإنتاج العائلي		النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي للورشة		نظام المصنع	
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	3	8

المصدر: لخلف عثمان .

1-المؤسسات غير المصنعة:

تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، المشار إليه في الجدول رقم ()، الفئات "1،2،3" اذ يعتبر الانتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2- المؤسسات المصنعة:

يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[1] .

رابعا: التصنيف حسب الشكل القانوني

هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على legal form الشكل القانوني

ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من "المالكين" و "العمل" والعلاقة بينهما[2] .

1-مؤسسات فردية:

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا[3] .

2-الشركات:

تعرف على انها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال.

أ- شركات الأشخاص

تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم لبعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن

[1] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص

[2] سعاد نائف برنوطي، " **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2008،ص 109

[3] برجي شهرزاد، "**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012-2011

طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص [1].

- شركات التضامن:

هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل[2] .

- شركة التوصية البسيطة:

وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون [3] الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة.

- شركة المحاصة:

تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة [4].

ب- شركات الأموال:

شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من: شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأشكال التالية:

---

[1] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 62

[2] رضا إسماعيل البسيوني، **"إدارة الأعمال"**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 201-202

[3] عاطف وليم أندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 252-253

[4] مشري محمد الناصر **دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة** ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008-2011

الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء، إضافة الى المؤسسات الفردية.

- الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل ش ريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى [1].

[1] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المبحث الثاني: اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادرها .

المطلب الاول :أساليب تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة .

إن الشركات الصغيرة تواجه قيودا ومشاكل تختلف عن المشاكل التي تواجه الشركات الكبيرة وكثيرا من القيود والمشاكل التي تتعرض لها الشركات الصغيرة تكون بسبب صغر حجمها أو سوء الإدارة فيها أو بعدم قدرتها على الحصول على التمويل المناسب، بحيث نميز بين مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة[1]:

أولا –الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك ثلاثة أساليب وتتمثل في:

1–التمويل الطويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل:

التمويل طويل الأجل ينشأ من طلب الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار طويل الأجل والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن 5 سنوات فما فوق [2] .

ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والحرف إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و 5سنوات وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل، بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة.

---

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم،" **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008 ، ص6 .

[2] كروش نور الدين، **سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** –دراسة حالة بورصة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية وقسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد11,جانفي ,2014.

وتشمل مصادر التمويل المتوسط الأجل قروض المدة تتراوح مدة هذا القرض بين 3 و 5سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل ومن البنوك المتخصصة ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات وتمول الجهة المقرضة ما بين% 70 إلى 80%من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة مثل الشاحنات والسيارات والباقي يبقى كهامش أمان للممول.

2التمويل قصير الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل دورها الاستغلالية حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف التسبيقات البضائع[1].

ويعتمد أيضا التمويل قصير الأجل على الائتمان والشراء بالأجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبنى والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية" برسم البيع "أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها بيعها لصالحها بالإضافة إلى الاقتراض غير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة كما ذكرنا سابقا .

ثانيا –الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2008 _2011

بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في:

1-التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

أ -التمويل بالمشاركة :تطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها:

-**المشاركة في صفقة معينة** :وهي اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كاستيراد سلعة وتنهي العملية ببيع تلك السلعة و حصول كل طرف على نصيبه من الربح.

-**المشاركة الدائمة** :وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتماء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل.

-**المشاركة المتناقصة** :وهي اشتراك المصرف في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف.

يمكن القول إن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبئ مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات، فالمشاركة بين المصرف وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعات ذلك القطاع، مما يزيد قدرتها على النمو والتقدم، كما أن مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل تجعله مريضا على نجاح المؤسسة إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

ب -التمويل بصيغة المضاربة:

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتفق الطرفان معا على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما، ولمؤسسة التمويل أن تضع

شروطا تضمن حسن استخدام التمويل، وإذا تحققت خسارة فان مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل، ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال آو تعدي من المشروع، وفي حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شيء إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل التنظيم يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب المشروع أن يكون حريصا على تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده والمحافظة على سمعته.

وبذلك يقدم نظام المضاربة إمكانية ضخمة لتكوين فئة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكتشف فرص الاستثمار بالعمال الشبان في بداية حياتهم، حيث يتاح تمويل مالي دون ربا، ويفتح سبل تشغيل مهاراتهم وتحقيق تطلعاتهم، وهذا هو ما تحتاجه الدول العربية لكسر التخلف والبطالة والفقر، وإذا كان من حق المشروع وحده فهذا يجب ألا يحول المضاربة إلى عملية قرض بفائدة تحت مسمى المضاربة، كما أن هذا لا يمنع مؤسسة التمويل من المراقبة ومتابعة الأداء للمشروع حتى انتهاء عملية المضاربة.[1]

ج –التمويل بصيغة السلم:

يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة أساليب للسلم منها :أن يقدم البنك تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس مال السلم، وتكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلم فيه خاصة إذا كانت منتجات ورشة صناعية أو منشأة زراعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم موازي مع جهة أخرى يبيعها تلك المنتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين.[2]

د –التمويل بالمرابحة:

[1] أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الإدارية، مركز . الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة الرابعة والعشرون، القاهرة، اكتوبر 2006 ، ص29

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، ص12

إن الشكل المبسط لعملية المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح فهي تمويل بالبيوع يتضمن تحقيق أرباح تترافق مع تدفق سلع وخدمات وقد يكون هذا التمويل عبارة عن مرابحة استثمارية تتعلق بتقديم أصول إنتاجية لإقامة مشروع أو توسيعه وتجديده، أو قد يكون التمويل مرابحة إنتاجية تتمثل في تقديم مواد أولية أو سلع نصف مصنعة تتعلق بمشروع جديد أو مؤسسة قائمة فيتحقق الربح في إطار عمليات إنتاجية واستثمارية حقيقية.

هـ –التمويل بالاستنقاع:

وهو صيغة من صيغ البيوع تتمكن من خلاله المؤسسة الصناعية أو المقاولة المؤسسة البائعة من بيع وتسويق مستقبلي لجزء من سلعها وخدماتها التي تعاقدت على توريدها لعملائها وتضمن بالمقابل المؤسسة المشترية تأمين الحصول على سلع صناعية أو وحدات إنتاجية في تاريخ لاحق يتم فيه تسليم السلع وتسلم المبيعات.

المطلب الثاني :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعتين :المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي والمصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة[1].

أولا –التمويل الذاتي:

ويتم في هذه الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ويقوم صاحب المؤسسة بعملية التمويل منفردا حيث يأخذ المشروع الفردي شكل المشروع الفردي بكل خصائصه، وقد لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده فيلجأ إلى بعض أفراد أسرته لإقناعهم بالدخول معه كشركاء في المشروع. وقد يلجأ إلى بعض أصدقائه للدخول كشركاء موصون أو متضامنون وتكوين مشاركة أو شركة مساهمة عامة أو محدودة.

[1] فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة :مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن،2006 ، ص207,206

وكما سبق الإشارة في أن الشكل القانوني الشائع للمشروعات الصغيرة هو المشروعات الفردية يليها الشركات المساهمة العامة والمحدودة ثم مشروعات المشاركة ومن خلال ذلك يتضح أن التمويل الذاتي يحدده حدود إمكانياته مدى توافره وإجراءات الحصول عليه الشكل القانوني للمشروع، فلا يمكن للمشروع الفردي على سبيل المثال طرح أسهم، أو البحث عن شريك متضامن أو موصي للمشاركة في توفير التمويل اللازم، ومن ناحية أخرى يمكن ذلك ولكن بعد اتخاذ خطوة هامة وهي إعادة النظر في الشكل القانوني للمشروع.

ويمكن للمشروع الصغير تمويل عمليات التوسع ذاتيا أيضا من خلال ما يحتجزه صاحب المشروع من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المشروع أصحاب المشروع أو للمشروع ذاته والمستثمر في صورة ودائع، أوراق مالية، عقارات واستثمارها داخل المشروع[1].

ثانيا –المصادر الخارجية:

وتتمثل في مصادر الاقتراض المختلفة والتي نجد من بينها ما يلي:

1–الاقتراض من الأهل والأقارب:

عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، وفي ظل نقصها وعدم كفايتها يلجئون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للاقتراض وسد عجزهم المالي إلا أن الاقتراض منهم يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التدخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل واتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة ونشاطها ومن هذه العيوب نذكر:

أ –الخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل مما يؤثر على أداء المؤسسة.

ب –نشوء علاقة ذات طابع شخصي بين صاحب المؤسسة والمقرضين (الأهل والأصدقاء) تؤثر على استقلالية المؤسسة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009

2-الاقتراض من البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض اللازمة لها لمجابهة احتياجاتها التمويلية، على أنه يوجد بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات حتى البنوك الأخرى توجد بها فروع متخصصة لها الغرض.

وتقدم البنوك قروضا صغيرة ولمدة زمنية قصيرة بضمان موجودات المؤسسة أو بناءات على سمعة مالك المؤسسة ومصداقية القرارات التي يتخذها وما حققته من نجاح.

3-قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضا شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات فإن مساهمتها محدودة وتحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في بلدان العالم الثالث، ومن أمثلتها ما يلي:

أ -إدارة المشروعات الأمريكية.

ب -مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الهند وأندونيسية.

ج -هيئات الدعم في اليابان.

د -هيئات الدعم والتمويل في الجزائر والمتمثلة في وكالة الدعم وتشغيل الشباب ووكالة دعم وترقية الاستثمار [1]

4-التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية:

يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على

[1] محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،25_28ماي2003ص04

التمويل من الجهات الرسمية والتمويل غير الرسمي وهو ذلك التمويل الذي يتم من خلال فن وات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال

5-الائتمان التجاري:

يشير الائتمان التجاري إلى تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير من الموردين، وقد يرى البعض أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد ومستلزمات الإنتاج السلعية ويسدد ثمنها خلال سنة إلا أنه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات، ونوع البضاعة فيمكن أن تشمل المواد مستلزمات الإنتاج السلعية، المعدات الآلات والأجهزة ، وبالتالي فالائتمان التجاري يمكن الحصول عليه من الموردين الشركات المانحة للعلامة التجارية أو صاحبة حق الامتياز، تجار الجملة أو التجزئة ، وإن كانت الترتيبات الخاصة بالسداد في حالة المعدات والأجهزة والسيارات والأثاث ، من الأموال الثابتة تختلف عن إجراءات السداد في حالة الائتمان التجاري البسيط، ففي تلك الحالة قد يشترط المورد عدم نقل ملكية المعدات أو الأصول الثابتة المباعة على المشتري إلا بعد استكمال عمليات السداد وذلك بتوفير قدر مناسب من ضمانات السداد.

6-الائتمان المصرفي:

تشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن الحصول عليها من البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية مصدرا آخر من مصادر التمويل، الذي يمكن صاحب المشروع أن يحصل على ائتمان مصرفي قصير الأجل أو طويل الأجل والأمر يتوقف على طبيعة حاجة المشروع وهل سوف يكون تمويل مشتريات المشروع من مستلزمات الإنتاج السلعية أو لتمويل عجز مؤقت في السيولة النقدية أو تغطية التزامات واجبة السداد قصيرة الأجل مثل سداد أجور العمال، وفي تلك الحالة يكون الائتمان المصرفي المطلوب قصير الأجل أما في حالة تمويل مشتريات المشروع من المعدات والآلات والمباني، فإن الائتمان المطلوب هو طويل الأجل وفي تلك الحالة يقوم البنك بالتمويل المطلوب ويتعهد المشروع

بسداد القرض والفوائد المستحقة، ويخضع حجم الائتمان وشروطه وسعر الفائدة لعملية تفاوض بين البنك أو المؤسسة المالية وصاحب المشروع.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 170/169

المبحث الرابع: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها

المطلب الاول: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي فرضتها ظاهرة العولمة التي انجر عنها إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا، وما نتج عنها من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال، والمنافسة المتزايدة من خلال سعيها إلى جعل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج تنتقل بكل حرية عبر أرجاء العالم، أو بعبارة أخرى إقامة سوق عالمية قائمة على فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية، مما يعني الزيادة الشديدة في المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية مما يؤدي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى فقدان العديد من الفرص في السوق المحلية التي أصبحت مفتوحة على مصراعيها للمنتجات الأجنبية، ومن جانب آخر يصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية أن تنافس المنتجات في بلادها و يمكن رصدها فيما يلي[1]:

ثورة المعلومات: يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه اسم "الثورة الصناعية الثالثة" والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الاندماج بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير أو الإنتاج الكبير، ومن ثمة تخفيض Economic de) (echelleلتحقيق ما يطلق عليه بوفورات الحجم التكلفة وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

[1] برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص117.

التطور التكنولوجي: لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة.

كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسة، مما يحسن.

عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات، هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت[1] .

عالمية الجودة: ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من اجل تهذيب التجارة العالمية على النحو يحافظ على ارتقاء ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت بمثابة جواز مرور د ولي :ISO كل شهادات الجودة الممنوحة من متطلبات عالمية للتوحيد القياسي مثل للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

وهناك تحديات أخرى تتمثل في [2]:

التنافسية العالمية: سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية

[1] .برودي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 118
[2] زميت الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص 42

إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو المؤسسات الأجنبية.

التكتلات الاقتصادية: سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية وسيعزز من توجه العديد من الدول إلى التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإصلاح الاقتصادي: تبنت اغلب الدول النامية سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم كما قامت بتشجيع الاستثمار (OMC) الخارجي، حيث انضم أغلبها إلى المنظمة العالمية للتجارة الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية، وشرعت القوانين التي تنظم عمله كما تبنت برامج خوصصة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة، كل ذلك يتطلب إعادة هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استحقاقات إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: صعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول إلا أنها تواجه توليفة واسعة من المشكلات والصعوبات التي تعيق تطورها ونموها وتحد من إمكانية انطلاقها، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:

- الصعوبات والمشكلات التمويلية:

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم، وإن توفرت مصادر التمويل فان الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها. ويمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستعمارية المناسبة للمشروع
- مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع
- مشاكل تتعلق بالضمانات التي تتطلبها الجهات المالية الائتمان، فضلا عن عبئ الفوائد[1] .

2 – المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية:

ترتبط هذه المجموعة من الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية[2].

3 – المشاكل والصعوبات الفنية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على الرأسمال المادي

مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ما جعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، وما لديها من معارف معرض التجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية، لذلك يعد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة

4 – المشاكل والصعوبات التسويقية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره، ص68
[2] .خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 47

- انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار.
- تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية.
- عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق.
- عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية.
- انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقها[1].

[1] زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص37

خلاصة الفصل :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات الدول المتطورة والنامية على السواء، ورغم صغر حجم هذه المؤسسات وبساطة تنظيمها وانخفاض رأس مالها، إلا أن هذا ساعد على سهولة انتشارها بكثرة وأكسبها أهمية كبيرة وذلك عن طريق المساهمة في استيعاب اليد العاملة وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اصطدمت بعدة عقبات حدت من أدائها، كالصعوبات المالية والإدارية والقانونية والمنافسة الحادة بالإضافة إلى نقص الخبرة... كل تلك الصعوبات ساعدت على ابتكار عدة آليات لدعم هذه المؤسسات حتى تواجهها،أهمها ألا وهي حاضنات الأعمال، وهي من أبرز الآليات التي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة وأكثرها فاعلية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الإطار النظري لحاضنات الأعمال

تمهيد:

بعد أن أثبتت التجارب العالمية أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له مكانة ضمن الأولويات والتنمية الاقتصادية للعديد من الدول، وأصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال العولمة قد أدى إلى خلق تحديات جديدة أمام هذه المؤسسات خاصة في الدول النامية.

ومن هذا المنطلق ، وفي ظل احتدام المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من أجل توسيع حصصها السوقية واقتحام الأسواق الجديدة ، برزت أهمية منظومات العمل المستحدثة التي تعمل على تطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمن هذا السياق تعتبر حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم بروزها في منتصف القرن الماضي – فاعلية ونجاحا في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل جديدة، وقد تمت الاستعانة بها في الكثير من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء .

وترجع إقامة حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في المراحل الأولى من إنشائها، وقد أثبتت تجارب الحاضنات في الدول المتقدمة، بما لا يدع مجالا للشك، كفاءة ونجاح الحاضنات في زيادة معدلات نجاح هذه المؤسسات بشكل كبير، حيث انتشرت عدد الحاضنات في العالم خلال العشرية الأخيرة وتضاعف بعشرة مرات ليبلغ أكثر من سبعة ألاف حاضنة على مستوى العالم.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية حاضنات الأعمال

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز محركات التنمية الاقتصادية في دول العالم ونظرا لذلك الاعتبار ظهرت حاضنات الاعمال التي تعمل على حماية هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احتضان عملها و هذا ما سنتطرق اليه في المطلب الموالي و سنتعرف على نشأة حاضنات الاعمال و تعريفاتها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

أولا: نشأة حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تم إقامته في مركز Batavia في نيويورك في عام 1959 عندما حولت إحدى العائلات مقر شركتها الذي توقف عن العمل إلى مركز يتم تأجير غرفة وما توافر لديهم من مواد وآلات للأفراد الذين يرغبون في إنشاء أعمال خاصة بهم مع تقديم المشورة لهم، ولقد لاقت هذه الفكرة إعجاب العديد من الشركات الأخرى وبدئوا بتقليديهم، وفي عام 1985 أنشئت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA، وهكذا انتشرت الحاضنات في أمريكا وباقي الدول وهناك من أطلق عليها مصطلح صناعة الحاضنات. [1]

وهناك من يرى أن فكرة إنشاء الحاضنات يعود إلى بداية الخمسينيات بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد والبطالة وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية وبالتالي ظهرت الحاضنة الأولى سنة 1956 Trieuse Park [2] ، ويوضح الشكل رقم (2-1) مراحل التطور للحاضنات [3] :

---

[1] عطار، نائلة حسين، **حاضنات الأعمال فرصة عمل للجميع (1)، صفيحة** الاقتصادية الالكترونية، 2008/4/1.

[2] www.npc.gov.ly **بتاريخ 2009/9/20**

[3] الدوري، زكريا مطلك؛ صالح أجمد علي، **إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي**، عمان: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2009، ص 410.

شكل رقم (02-01) مراحل تطور حاضنات الأعمال

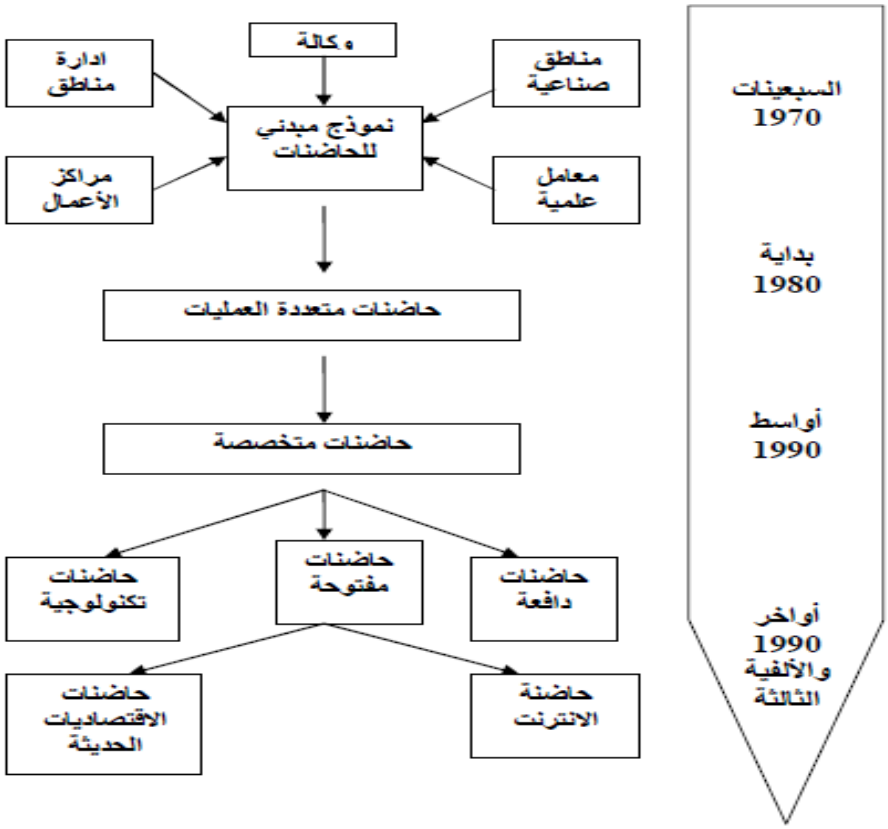

المصدر: زكريا مطلك الدوري، أحمد على صالح، إدارة الأعمال الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص410.

ويتضح من الشكل السابق أن فترة السبعينات لم يكن فيها تطور كبير للحاضنات وكان فيها فقط حاضنات بشكلها الأولي، ولفي فترة التسعينات وأواخر التسعينات ظهرت الحاضنات المتخصصة وحاضنة الأعمال المفتوحة والتي أصبحت تقدم فيها الخدمات عن بعد وخاصة عن طريق الانترنت.

أما بالنسبة للدول العربية فقد ظهرت الحاضنات في منتصف التسعينات بمساعدة أوروبية، حيث أقامت الأردن أول حاضنة تكنولوجية عام 1998، وهي حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية، وفي نفس السنة أقام المغرب أول حاضنة تحت مسمى فضاء المقاولة.

أما على مستوى الدولي فأول حاضنة مشروعات تمت إقامتها في اليابان عام 1982، وفيما يخص البرنامج الصيني للحاضنات فقد بدأ فعليا في عام 1987[1] .

وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الأمريكية NBIA (2003) أن عدد الحاضنات على مستوى العالم يتجاوز 3700 حاضنة منها: 1000 حاضنة أمريكية، 2000 حاضنة في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، 1700 حاضنة في الدول النامية[2] .

ثانيا: مفهوم حاضنات الأعمال

يرجع تاريخها إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم بالطافيات في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959 ن عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المكان كان يقع في منطقة أعمال وقريب من البنوك ومناطق التسويق وتحولت الفكرة إلى ما يسمى بالحاضنة [3] .

وفكرة الحاضنة مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي الصعوبات والظروف الخاصة بهم، وبدأت الفكرة تتطور شيئا فشيئا حتى أصبح عدد الحاضنات في و م أ 550 في نهاية 1997.

رغم أنه لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، بحيث لا يوجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الاقتداء بها، إلا أن هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات نذكر منها ما يلي:

تعرفها الإسكوا UNESCWA كالتالي: حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و الاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها آيانها القانوني، ولها

---

[1] عمر، أيمن على، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، الدار الجامعية، الإبراهيمية –مصر، 2007، ص94

[2] دريره، صالح، **الحاضنات وأهميتها لتطوير المشروعات الصغرى**، الملتقى الاقتصادي، السبت 2000/1/1

[3] Peter Van der sida, La bonne pratique en matière d'infrastructure pour les pépinières d'entreprises et du soutien à l'innovation, Rapport final de séminaire " Meilleures Pratiques dans le domaine des pépinières d'entreprises et du soutien à L'innovation " qui s'est tenu à Espoo, Finlande, les 19 et 20 novembre1998. 70.Marina Lavrov and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad? Ottawa, Canada, MBA, August 2000. P13

خبرتها وعلاقاتها، للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء و تقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة، و التخرج منها، وتعتبر مرحلة الانطلاق هي المرحلة الأصعب و الأقسى بالنسبة لمعظم المؤسسات ص م و المؤسسات التكنولوجية منها على وجه الخصوص ، لأن هذه المرحلة تتطلب خبرات قد لا تكون متوفرة لدى إدارة هذه المؤسسات .

أما الجمعية الامريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) فتعرفها بأنها " أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال، من خلال منظومة من موارد وخدمات ودعم ومساندة الأعمال، والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة تترك الحاضنة مقتدرة ماليا على النمو والاستمرار.

أما المفوضية الأوروبية فتعرفها على أنها: " حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا في فضاء محدود ن بهدف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا "

وقد عرفها **المشرع الجزائري** بأنها: " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "

وتعرف الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال National Business Incubationحاضنات الأعمال بأنها " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين الخبرات، الأماكن، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات [1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حاضنات الأعمال

يعد برنامج حاضنات الأعمال ديناميكية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع من خلال إعداد مجموعة من المؤسسات القادرة على البقاء والاستمرار.

[1] ريحان الشريف، هوام لمياء، دور **حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول**، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18-19 أفريل 2012، ص10

الفرع الأول: أهمية حاضنات الأعمال

أوضح أحد التقارير الحديثة التي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات بالاتحاد الأوروبي أن تجربة ستة عشر دولة أوروبية في الحاضنات منذ نشؤ برامج الحاضنات فيها (منذ أكثر من 15 عشر عاما) قد أفرزت نتائج جيدة حيث أن 90% من جميع الشركات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية ما زالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها، لذلك تكمن أهمية حاضنات الأعمال فيما يلي[1] :

- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.
- أنها تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل و الباحثين عن أعمال مناسبة.
- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى و الداعمة و حاضنات مشاريع المعلوماتية و غيرها.
- تنمية تقاليد العمل الحر، وتنمية مهارات إدارة المشروع الصغير.
- الترويج للمبادرات التكنولوجية سواء بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي تحقق قيمة عالية.
- رعاية المشاريع الجديدة في مرحلة البداية والنمو والنجاح، وبالتالي خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- المعاونة في التغلب على المعوقات الإدارية لبدء المشاريع ومساعدتها على تحقيق معدلات نمو عالية عن طريق تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المشتركة وتوفير الاستشارات والدعم في المجالات المختلفة وذلك بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي والمراكز الصناعية المحلية والعالمية.
- تحقيق الاتصال والترابط بين المشاريع داخل الحاضنة والمشاريع الكبيرة والمتوسطة من خلال التعاقد لتوريد المكونات والأجزاء وقطع الغيار والخدمات.

[1] منصوري الزين، **آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية**، الملتقى الدولي العلمي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 12-13 ماي 2010، ص7.

- إقامة مجموعة من الخدمات الداعمة المتميزة (الجودة، قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ....).
- قيام الحاضنة بدور الوسيط الناجح بين الجامعات ومراكز البحوث ورأس المال المخاطر وقطاع الأعمال.

الشكل رقم (02-02) أهمية الحاضنات بالنسبة للجامعات ومراكز البحث والتجمعات والحكومات والشركات والعملاء

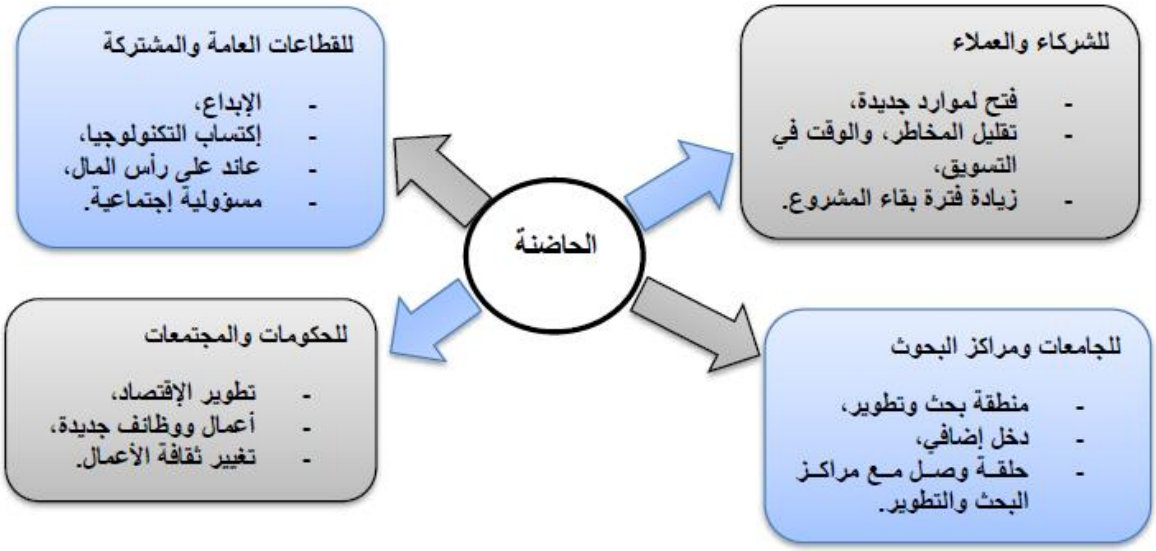

المصدر: خالد رجم، دادني عبد الغني مداخلة بعنوان: مفاهيم عامة حول حاضنات الاعمال وتجارب عالمية مع الإشارة التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة' يومي 18-19 أفريل 2012.

الفرع الثاني: أهداف حاضنات الأعمال

يتمثل الهدف العام لحاضنات الأعمال هو المساعدة في التنمية ،وتقديم الدعم للمبادرات العلمية و المشاريع الناشئة التي لا تتوافر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل و الإنتاج، ويتم بتقديم المساعدات و المشورة في مجالات مختلفة، منها : التنظيمية و الإدارية و الخدمية وغيرها، في مراحل الإنشاء و مراحل النمو و ذلك بهدف بقاء المشاريع و استمراريتها، إذ تعمل حاضنات الأعمال على تبني ورعاية المبادرين و الراغبين في الإقبال على سوق العمل ، و تفعيل الإبداع العلمي و التقني و غيرها من الإبداعات.

كما يظهر دور حاضنات الأعمال، ليس فقط من خلال ما تقدمه لمشاريع الأعمال من دعم وتخطيط .... الخ، ولكن من خلال توفير فرص التفاعل مع القطاعات بمختلف أنواعها، سواء أكانت صناعية، أم تكنولوجية، أم جامعات ومراكز أبحاث وغيرها، وذلك من أجل الإفادة من خبرات أصحاب المعارف والمستشارين في تلك القطاعات بشكل عام فإن حاضنات الأعمال – بجميع أنواعها – تهدف إلى دعم ومساندة المشاريع الريادية الناشئة بمختلف المجالات والوقوف إلى جانبها خلال فترة مؤقتة لتكون قادرة على شق طريقها والاندماج مع الواقع الاقتصادي الذي تعيشه، وقد أشار عدد من الدراسات إلى أن إسهامات حاضنات الأعمال الرئيسية في دعم المشاريع الناشئة ن تكمن في زيادة معدلات البقاء واستمراريتها، وكونها الأداة الفاعلة دوما لنموها وتطويرها .

المطلب الثالث: خصائص حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها

الفرع الأول: خصائص حاضنات الأعمال

من خلال التعاريف والمهام المتعددة للحاضنات يتبين أنها تشترك في مجموعة من السمات الرئيسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي [1]:

- ❖ إن الحاضنات قد تكون مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة.
- ❖ تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطور التكنولوجي.
- ❖ تحتضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة ووصوله إلى المرحلة الأخيرة.
- ❖ أنها تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم
- ❖ إن بعض الحاضنات قد يوفر سكنا لاحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد يكفي بدعم المؤسسات في موقعها.
- ❖ إن الحاضنة قد تكون لها مقر مكاني أو افتراضي فتقدم خدماتها شبكة الانترنت

[1] مفيد عبد اللاوي، **حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة،الجزائر، يومي 04 و05 ديسمبر 2013، ص 07.

- ❖ أن الحاضنة قد تكون مستقلة كما قد تكون تابعة لمؤسسة أخرى أكبر منها تتلقى منها الدعم.
- ❖ تعزيز روح المبادرة والثقافة الريادية خاصة في الدول والاقاليم التي لا تتوفر فيها مثل هذه التقاليد والممارسات.
- ❖ توفير خدمات إدارية واستشارية ومحاسبية وتسويقية إضافة إلى التدريب.
- ❖ أن الحاضنة قد تهدف إلى تحقيق الربح وقد لا تسعى إلى ذلك.

الفرع الثاني: الخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنة:

تقدم حاضنة الأعمال جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية مشروع صغير أو متوسط والتي تشمل[1]:

- الخدمات الإدارية (إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات، ...الخ).
- خدمات السكرتارية (معالجة النصوص، تصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الانترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية.. الخ).
- الخدمات المتخصصة (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج، خدمات تسويقية).
- الخدمات التمويلية (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية للتمويل للمشروعات الصغيرة، ... الخ).
- الخدمات العامة (الأمن، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة، الخ).
- المتابعة والخدمات الشخصية (تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة، الخ).

إن عملية تفعيل هذه الإمكانات ووضعها في خدمة المبتكرين وأصحاب المشروعات الجديدة، وخاصة الأفكار ذات القاعدة التكنولوجية، سوف تسمح بلا شك بالنهوض بالتطبيقات

[1] سفيان عبد العزيز، عائشة موزاوي، مداخلة بعنوان: دور **حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، الملتقى الدولي حول: **استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة18-19 أفريل2012، ص7.

التكنولوجية مما سوف يترتب عليها استحداث وتطوير صناعات يمكن أن تفي بحاجات الأسواق المحلية واستبدال المنتجات المستوردة في الكثير من الدول الإسلامية والعربية وأيضاً من أجل تحقيق المستهدف من هذه الآلية، وهو إمكانية إنتاج منتجات موجهة مباشرة للتصدير وتنمية للتجارة البيئية بين هذه الدول.

المطلب الرابع: أنواع حاضنات الأعمال

بالرغم من حداثة فكرة حاضنات الأعمال في العالم، فقد نشأ العديد منها وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب النشاط الاقتصادي، ولكل حاضنة خصائصها التي تميزها عن غيرها [1].

أولا: أنواع الحاضنات من حيث الموقع :

يمكن تقسيم الحاضنات من حيث نطاق نشاطها المكاني إلى حاضنات إقليمية، وحاضنات دولية.

1- الحاضنات المحلية:

تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة، وتعتبر الحاضنات الإقليمية والمحلية منها الأقدر على فهم الموقف المحلي، والمشاكل الخاصة بالمنطقة والاتصال المباشر بالواقع، ومن ثم يمكنها الحصول على معلومات مباشرة تفيد في رسم إستراتيجية الأداء المناسب.

2- الحاضنات الدولية:

تروج الحاضنات لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التكنولوجيا مؤكدة على الجودة العالية والتصدير للخارج، وتمارس نشاطها على نطاق دولي حيث يمتد إلى العديد

[1] نيقن طلعت صادق، برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الاعمال، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر ص 37

من الدول وتعتبر حاضنة أعمال دولية بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد san Jose, ca أول أنشئت برعاية حكومية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العلمية، حيث تتميز الحاضنات الدولية بضخامة إمكانيتها [1].

ثانيا: أنواع الحاضنات من حيث توفير أماكن المشروعات:

يمكن تقسيم الحاضنات من هذه الزاوية إلى ثلاثة أنواع من الحاضنات: حاضنات توفر أماكن للمشروعات أو الحاضنات المضيفة وحاضنات مفتوحة، وحاضنات افتراضية.

1- الحاضنات المضيفة:

تمارس الحاضنات التي توفر أماكن للمشروعات (المضيفة) نشاطها داخل إطار مكاني محدد يتم تنظيمه داخليا بحيث تستقبل عدد من المستثمرين لبدأ مشروعا م داخل إحدى وحدات هذه الحاضنة، وذلك لفترة زمنية متفق عليها، وفي هذا المكان تقدم الحاضنات مجموعة من الخدمات المشتركة، حيث تكون المشروعات المحتضنة ذات أنشطة متجانسة، مقابل رسوم رمزية، حيث يدفع المحتضن أجر رمزي للمكان في الأشهر الأولى ثم ترتفع بعد ذلك لتغطية النفقات الأساسية، ثم يخرج المحتضن لإفساح المكان لغيره حيث يتم نقله إلى موقعه الدائم [2].

2- الحاضنة الافتراضية

وهو نوع من الحاضنات دون جدران وتعمل على دعم المنشآت في موقعها عن طريق تقديم نفس الخدمات التي تقدمها الحاضنات العادية دون أن تقدم مكانا لإقامة المشروع وذلك نظير مقابل مادي بسيط عادة تقام هذه الحاضنات في أماكن تجمعات المشروعات الصغيرة والحرفية [3].

ثالثا: أنواع الحاضنات من حيث الملكية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الحاضنات من حيث طبيعة ملكيتها حيث نجد حاضنات عامة وأخرى خاصة وأخرى مختلطة[4]:

---

[1] نيفين طلعت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 25

[2] نفس المرجع، ص 26

[3] مروة مرسي أحمد رسلان، **اسهامات حاضنات اعمال المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة، مذكرة** ماجستير، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2005 ص37

[4] 3عبد السلام أبو قحف ، **حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت الأعمال الصغيرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر 2001 ، ص 84

1- حاضنات الأعمال العامة:

وتتكون بدعم من الحكومة والوحدات المحلية، وتسعى إلى تحقيق التنمية على المستوى القومي دون أن يكون الربح هدفا أساسيا لها، وتجدر الإشارة الى أن العديد من الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة لهذا النوع من الحاضنات وهذا إيمانا منها بأهمية دورها في الاقتصاد القومي[1].

2- حاضنات الأعمال الخاصة:

وهذا النوع من الحاضنات تسعى لتحقيق الأرباح (مملوكة للقطاع الخاص) ويتم تشغيلها بالمضاربة التجارية ومجموعات استثمار رأس المال الأساسي أو من خلال اتحادات وشركات تنمية عقارية، وقد كان الاهتمام الأساسي لتلك المشروعات هو المكاسب الاقتصادية المرتفعة للاستثمار في شركات المستأجرين وتطبيقات التقنية الحديثة ونقل التكنولوجيا الأخرى والقيمة المضافة من خلال تنمية العقارات التجارية والصناعية[2] .

3- حاضنات الأعمال المختلطة (عامة وخاصة) :

وهي تنشا بدعم من الحكومة و القطاع الخاص أو جهات أخرى مثل الجمعيات الأهلية [3].

4- حاضنات الأعمال الأكاديمي:

وهي حاضنات مشتقة من الجامعات ومراكز البحوث وتشترك في بعض أهداف الحاضنات العامة والخاصة حيث توفر هذه الحاضنات فرصا بحثية للطلاب والباحثين والخريجين، وتساعد الخريجين على إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة [4].

رابعا: أنواع الحاضنات من حيث النشاط:

يمكن تقسيم الحاضنات بحسب طبيعة النشاط إلى حاضنات أعمال شاملة، وحاضنات متخصصة، حيث تفاضل الحاضنة بين أن تقدم خدماتها على نطاق واسع وشامل لكافة القطاعات، وبين أن تقدم خدماتها لقطاعات محددة، هذا إن كان يؤدي إلى الحد من نطاق

[1] نيفين طلعت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 40
[2] مروي مرسي أحمد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص 33
[3] مزوار امنة، دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في تجسيد المشاريع الابداعية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بورقة، رسالة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح .ورقلة2013، ص10
[4] مروي مرسي أحمد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص 34

نشاطها إلا أن ذلك يمكنها من المعالجة العميق لمشكلات المشروعات المحتضنة، مما يزيد من احتمالات نجاحها.

1- حاضنات الأعمال الشاملة:

تخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال، بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات الابتكار وتؤسس الحاضنات الشاملة ذا الهدف أصلا أو لخدمة قطاع محدد في البدء ثم تتحول إلى حاضنة عامة وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي توجد فيها من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة وهي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشروعات، وتركز في جذب مشروعات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى وقد تدعم وتساند شبكة متنوعة ومتداخلة من الأعمال بحيث تؤدي مجتمعة إلى نوع من التكامل في إنتاجية المشروع والخدمات التي يقدمها (مثل القرى الذكية) وحاضنات الأعمال الصناعية التحويلية[1] .

2 -حاضنات الأعمال المتخصصة.

والحاضنات المتخصصة قد تتجه إلى التخصص في مجال إنتاجي معين، كالقطاع الزراعي أو الصناعي أو الخدمي أو العلمي، وقد تتخصص في نوع معين من المشروعات داخل هذه القطاعات، كالأعمال الطبية أو السياحية أو الصناعات الهندسية.....الخ، كما قد يكون التخصص في دعم فئة اجتماعي معينة كالحاضنات المتخصصة في دعم دور المرأة في قطاع الأعمال. وقد تتخصص الحاضنة في المشروعات ذات المستوى التكنولوجي الرفيع، ويعرف هذا النوع بالحاضنات التكنولوجية، والحاضنات البحثية [2].

[1] نيفين طلعت الصادق، مرجع سبق ذكره، ص35
[2] زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص78

جدول رقم (02-01): اصناف وانواع حاضنات الاعمال

حاضنات الأعمال أصناف وأنواع			
حسب الملكية	حسب النشاط	حسب النطاق المكاني	**حسب توافر اماكن المشروعات**
حاضنة الأعمال الخاصة	**حاضنة الأعمال الشاملة**	**حاضنة الأعمال إقليمية**	**حاضنة الأعمال المضيفة**
حاضنة الأعمال العامة			**حاضنة الأعمال المفتوحة**
حاضنة الأعمال المختلطة		**حاضنة الأعمال دولية**	
حاضنة الأعمال ذات حاضنة الأعمال الافتراضية الصلة بالجامعات	**حاضنة الأعمال المتخصصة**		**حاضنة الأعمال الافتراضية**
حاضنات أعمال أخرى			

من إعداد الطلبة

المبحث الثاني: آليات عمل الحاضنة، أهميتها ودورها

يكمن دور حاضنات الأعمال من حيث الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه في اقتصاديات الدول وتنشيطها للعجلة التنموية من خلال إنجاح المؤسسات الصغيرة المتوسطة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا لمبحث من حيث ألية عمل الحاضنة والأهمية والدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال.

المطلب الأول: آلية الاحتضان (مراحل عملية الاحتضان)

آلية الاحتضان وهي المراحل التي تكن من خلالها عملية الاحتضان وتشتمل على 06 خطوات والتي سنتناولها بشيء من التفصيل في هذا المطلب تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على النحو التالي:

أولا: المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط

في هذه المرحلة ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة أو القائمين عليها وبين المتقدمين بمشروعات قصد احتضانها لدى الحاضنة حتى يتم التأكد من [1]:

- جدية صاحب الفكرة.
- قدرة الفريق المقترح على إدارة المشروع.
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة ومقدرة الحاضنة على توفيرها.
- الدراسة التسويقية والخطط التي تتضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق.
- الخطط المستقبلية لتوسيع المشروع.

ثانيا: المرحلة الثانية: مرحلة إعداد خطة المشروع.

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصاديا وفنيا وتسويقياً، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

[1] الشريف ريحان وريم بنوالة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، **ملتقى حول حاضنات الاعمال كألية لمرافقة المؤسسات الصغيرة**، جامعة عنابة، ص07

ثالثا: المرحلة الثالثة: مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط.

في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع، ويخصص له مكان مناسب طبقا لخطته.

رابعا: المرحلة الرابعة: مرحلة نمو وتطوير المشروع.

ويتم خلالها متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

خامسا: المرحلة الخامسة: مرحلة التخرج من الحاضنة.

وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من بدء المشروع بالحاضنة، وذلك طبقا لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن حقق قدرا من النجاح والنمو، وأصبح قادرا على مواصلة نشاطه خارج الحاضنة يكون المشروع قد بحجم أعمال أكبر يقاس نجاح الحاضنات بعدد المؤسسات الجديدة المتخرجة منها خلال فترة محددة، والتي تستمر في التطور بعد تخرجها لتصبح مؤسسات متوسطة أو حتى كبيرة، وبما تحققه من تشجيع المبادرات وتنمية روح المخاطرة وخلق فرص عمل جديدة مع اجتذاب الصناعات المطلوبة وما ينتج عن ذلك من أرباح مقبولة لمالكيها وعوائد إضافية للحكومة .

سادسا: المرحلة السادسة: مرحلة ما بعد تخرج المشروع من الحاضنة.

تتم إجراءات تسجيل المستفيد ومشروعه كعضو منتسب للحاضنة حيث يتم متابعة معدل أداء مشروعه خارج الحاضنة وتذليل العقبات التي يواجها في بداية مرحلته الانتقالية علاوة على تقديم الخدمات والاستشارات التي يحتاجها المشروع من خلال المساعدات والاستثمارات من الأجهزة المتخصصة بإدارة الحاضنة بجانب مشاركته في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية والاشتراك في المعارض.[1]

[1] كريم محسن فكرى، **مذكرة ماجستير، نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، ص37

الشكل رقم (02-03) مراحل عملية احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاضنة الأعمال

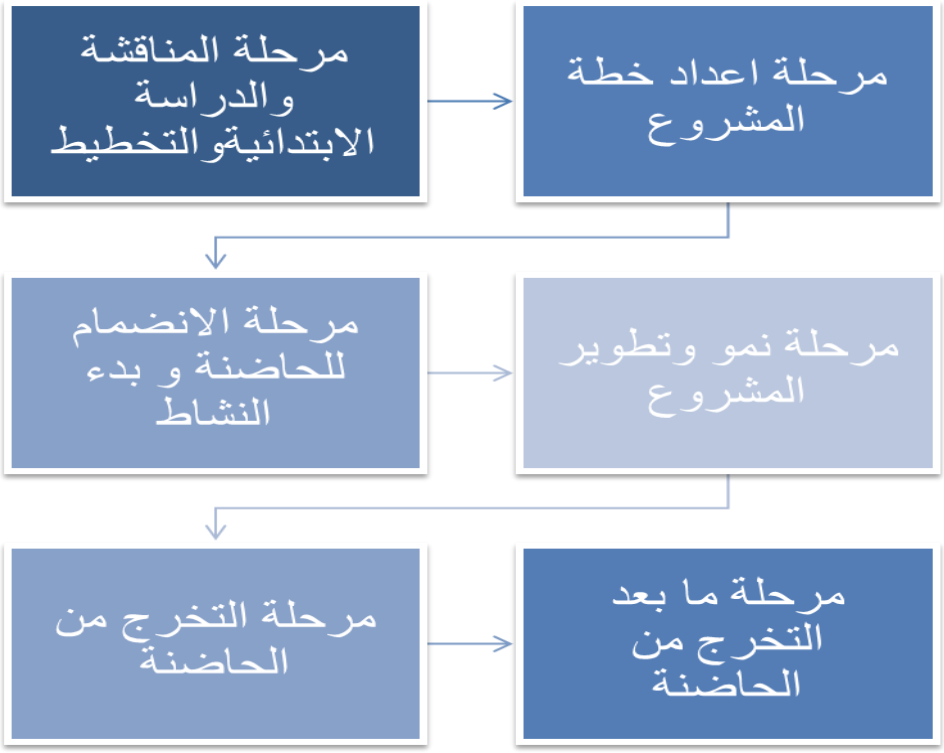

من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: عوامل نجاح حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال كأي كيان إداري يتطلب نجاحه توفر حزمة من العوامل المساعدة وهذا ما سوف يتم تناوله من خلال هذا العنصر:[1]

أولا-كفاءة مدير الحضانة وارتباطه بالأعمال في الحاضنة: يؤدي مدير الحاضنة دورا أساسيا في نحاج الحاضنة، رغم أن المشاركين في المشروع قد يتمتعون بالخبرة الفنية والإخلاص في العمل، إلا أن إدارة مشروع جديد يتطلب مهارات متنوعة تحتاجها المشروعات الصغيرة من حيث تخطيط المشروع، والتسويق، و المحاسبة، و الإدارة، ويحتاج المدير قبل كل شيء إلى القدرة

[1] عبد السلام أبو قحف، حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2011، ص30

على العمل والتفاهم مع أصحاب المشروعات و على مساعد م على تطوير مشروعا م كما يحتاج المدير بصفة خاصة إلى الخبرة بعملية إقامة وتنمية المشروعات حتى يتمكن من تحليل نقاط القوة والضعف في كل مشروع، وحتى يتمكن من اكتشاف المشاكل الناشئة قبل أن تتفاقم، ويعتبر الكثيرون أن إدارة الحاضنات تحتاج إلى شخصية خاصة تتمتع بالخبرة العملية، والقيادة والقدرة على التعامل مع الأفراد وتكوين شبكات العلاقات بشكل دائم و ناجح .

ثانيا – اختيار مشروعات الأعمال وإمكانية بقاء فرص الأعمال: إن معايير اختيار المشروعات الصغيرة في غاية الأهمية بالنسبة لنجاح الحاضنة، فكلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة ومتكاملة زادت فرص اجتذاب مشروعات لديها القدرة على النجاح.

ثالثا – وفرة التمويل اللازم: يجب القيام بدراسات قبل الشروع بأي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه والقيام بدارسات لعدم الوقوع في الخطأ وملاحظة مدى إمكانية احتضانه من قبل الحاضنة من خلال الموارد المتاحة والتي تستطيع الحاضنة توفيرها [1].

رابعا – إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة: محاولة إدخال القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة التي تحمل مخاطرة من ناحية نجاحها وتخفيض الخسائر التي تقدمها الدولة في هذا النوع من المشاريع.

خامسا – خلق صور ذهنية للنجاح: إن خلق صورة ذهنية للنجاح يعتبر عاملا جوهريا في تنمية الحاضنة، ويساعد على سرعة اندماج الحاضنة في المجتمع أو المنطقة المحيطة وسهولة اجتذاب الموارد والشركاء، ومساعدة المشروعات الصغيرة على كسب المصداقية واجتذاب مشروعات جديدة ذات إمكانية أقوى ويمكن الوصول إلى هذه الصورة من خلال:

–وجود مدير ناجح للحاضنة

– وجود مبنى جديد أو مجدد

– وجود علاقات قوية بين الحاضنات والمؤسسات المحلية الرئيسية

[1] محمد بن بوزيان والطاهر زياني، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، **ملتقى حول دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، تلمسان، جامعة ابو بكر بالقايد، 17 -18 أفريل 2006، ص 531.

– وجود علاقة قوية بالصحافة

–.وجود مشروعات جيدة للالتحاق بالحاضنة

حيث أن خلق قصص النجاح للمشروعات التي ترعاها الحاضنة من أهم الركائز التي تساعد في خلق صورة نجاح الحاضنة مما يعود بالنفع عليها على مشروعاتها المختلفة [1].

سادسا – وعي المبادرين وأصحاب الأعمال: قدرة وعي المبادرين وأصحاب الأعمال الصغيرة بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات وتك وين صورة ذهنية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات التي تقدمها الحاضنة والامتيازات المقدمة والإيمان بأنها ستزيد من حجم استثماراتها من خلال الاستشارات والدعم الذي تقدمه الحاضنة[2].

سابعا – دعم ومساعدة إدارة الحاضنة[3]: من المهم أن تكتسب الحاضنات الدعم المالي والمعنوي والعلاقات العامة منوعات السكانية المحلية، وقد يأتي الدعم من الجامعات، أو من الشركات الكبيرة أو وكالات دعم الأعمال، وعندما يصبح هناك تصور بأن الحاضنة تمثل انعكاسا لأهداف هذا ا تمع ولها ميزة ايجابية للتنمية الاقتصادية فيه، فإنها تتمكن عندئذ من اجتذاب دعم أوسع نطاقا.

ثامنا – توظيف العنصر البشري الكفء: توظيف العناصر البشرية التي توائم مع مفهوم احتضان أصحاب الأفكار وتستطيع تلبية احتياجا م ومساعد م ومن هنا يكمن توظيف الموارد البشرية بالحاضنة الذين تتوفر فيهم قيمة مضافة من استشارات وأفكار .....الخ.

بعد إنشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من أجل ضمان نجاحها في عملها والتي يمكن حصرها فيما يلي [4]:

– توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المؤسسات الصغيرة على التطور والنمو، التي من خلالها ستسمح بمرافقة ايجابية للمؤسسات.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الاعمال بين التطور والتشغيل رؤية مستقبلية حالة حاضنات الاعمال في الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال، السعودية، سبتمبر 2014 9، ص 192

[3] .كريم محسن فكرى، مرجع سبق ذكره، ص32-33

[4] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 192

– تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف خدمة المجتمع، من حيث تقديم المساعدة على تطوير وتنمية مشاريع جديدة دف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة.

– العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا سيساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهداف الحاضنة.

– تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء كانت فنية، إدارية، ومالية.

– التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ.

المطلب الثالث: معايير نجاح حاضنات الأعمال

هنالك الكثير من عوامل النجاح التي يجب أن تتوفر لنجاح حاضنة الأعمال ولكن تجدر الإشارة إن معظم هذه العوامل تعود للجهة المشرفة على الحاضنة، ونذكر منها ما يلي:

1- يجب أن يكون هناك وعي من قبل المقاولين الصغار بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات (ثقافة تكنولوجية).

2- يجب القيام بدراسة قبل الشروع بأي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه.

3- إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة.

4- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.

5- اختيار مكان جيد أو قريب من المراكز الجامعية والمعاهد لإمكانية تطويره.

6- تمويل ودعم المبادرات من قبل الجهات الحكومية والمصارف وتشجيع راس المال والمخاطر.

7- التزام الأطراف المعنية كافة، من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

8- إقامة تحالفات بين الجهات المعنية بالتحديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي لتوفير الموارد اللازمة واستغلال المزايا والبني التحتية المتوفر في البلدان المجاورة.

المبحث الثالث: التجارب والآليات الحديثة لحاضنات الأعمال

المطلب الأول: تجارب حاضنات الأعمال في الدول الرائدة

التجربة الأمريكية:

التجربة الأمريكية تعتبر أقدم التجارب حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكما سبق الذكر من خلال التجربة الأولى من مركز أعمال Batavia عام 1959 لكن البداية الحقيقية لانتشار مفهوم الحاضنات تمت في بداية الثمانينيات وتحديداً في عام 1984 حينما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (Administration, SBA National Business) بالاهتمام ببرامج إقامة الحضانات وتنمية إعدادها حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند قيام الجمعية الأمريكية لحضانات الأعمال (Incubat or Association, NBIA National Business) في عام 1985, والتي تمت إقامتها من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين في صورة 800 حاضنة، وذلك من خلال إقامة حوالي حاضنة في السبوع كمعدل منذ نهاية عام 1986 [1].

وتذكر أحدث تقارير الجمعية الفرعية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA أن معدل ازدياد أعداد حاضنات الأعمال في الخمسة عشر سنة الأخيرة كان مرتفعاً، وذلك حتى نهاية عام 1993، حيث بلغ هذا العدد أكثر من 500 حاضنة أعمال في الولايات المتحدة، وذلك إحصائيات الجمعية أن معدل ازدياد حاضنات الأعمال وصل إلى إقامة حاضنة كل أسبوع في هذه الفترة، ومثال هذا النمو السريع في أعداد الحاضنات أنه في عام 1991 كان ثلثا هذه الحاضنات لا يتعدى عمر إنشائها أربعة أعوام، ومعظم هذه الحاضنات لا تزال في مراحل التنمية

[1] تقرير الجمعية الوطنية لحاضنات الاعمال الامريكية، **أثر حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة، دروس للبلدان النامية"**، 2004، ص6

الأولى لها، حيث تبدو الحاجة في أشدها إلى المعلومات، وأيضاً إلى التحقيق من إمكانيات الحصول على المعلومات واستخدامها.

بالإضافة إلى وجود الجمعية القومية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA وهي تمثل الشبكة القوية للحاضنات، يوجد عدد من شبكات الحاضنات الإقليمية المختلفة، نذكر منها على سبيل المثال: جمعية تكساس لحاضنات الأعمال، وشبكة حاضنات ولاية نيوجرسي، ...الخ.

وتذكر إحصائيات إحدى هذه الشبكات الأمريكية للحاضنات، وهي جمعية تكساس لحاضنات الأعمال، أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة تزيد عن 80% وأن المشروعات المقامة داخل حاضنات الأعمال يزيد معدل نموها من 7 إلى 22 ضعف معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال، حيث تم إنشاء 19 ألف شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، وتم خلق أكثر من 245 ألف فرص عمل دائمة.

وفي إحدى الإحصائيات الحديثة التي تصدرها الجمعية القومية لحاضنات الأعمال NBAI عن خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة نجد تحليلاً كاملاً لسمات هذه الحاضنات تبعاً لعدة عناصر هي كالآتي:

موقع الحاضنات:

تتوزع حاضنات المشروعات جغرافياً، على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هناك تركيزاً واضحاً للحاضنات التكنولوجية في الولايات الآتية:

Atlanta, Georgia, Chicago, Illinois, San Pennsylvania, San Jose, California New NEW York, Philadelphia, Nj, Kingston,

- 45% من حاضنات الأعمال الأمريكية تقع في المدن الكبرى.
- 19% من حاضنات الأعمال تقع في المدن الحضرية.
- 36% من حاضنات الأعمال تقع في المناطق الريفية[1].

[1] قاسم علي، مريزق عدمان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، يومي 18/17/افريل،2006، ص 13.

مساحات الحاضنات:

تختلف مساحات هذه الحاضنات ما بين 12 ألف متر مربع في أكبرها، وتبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي 5 آلاف متر مربع، بينما يبلغ متوسط عدد المشروعات التي تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي 20 مشروعاً.

طريق تمويل حاضنات المشروعات الأمريكية:

يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة، "حاضنات لا تهدف إلى الربح" حوالي 51% من مجموع الحاضنات وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة.

بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرين أو مجموعة شركات صناعية، وحوالي 8% من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتهدف هذه النوعية من الحاضنات إلى استثمار الأموال بالإضافة إلى نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة، ونذكر مثالاً على ذلك الحاضنات التي تمت إقامتها من خلال وكالة ناسا للفضاء والخاصة بأبحاث الإلكترونيات وتقنيات الاتصال الحديثة والمتطورة.

5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، أو بعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو تفوير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.

أنواع وتخصصات الحاضنات:

- 27% من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، 10% من هذه النسبة تمثل حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص، و9% ذات توجه تكنولوجي متخصص (التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا المعلومات).

- 16% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من النوع المشترك حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، في معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات، بالإضافة إلى تمويل المشروعات.[1]

التجربة الصينية

تعد التجربة الصينية في إقامة الحاضنات من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة والتحليل إذ بنيت إستراتيجيتها على سياسة إعادة هيكلية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بهدف تحويل الاتجاهات العلمية والبحثية النظرية إلى في الصناعة تطبيقات والاقتصاد، ولقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية دور كبير في ذلك، حتى غدت تحتل المكانة الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا ولقد كان ذلك كله عام 1988 [2].

أما بخصوص مصادر التمويل فكانت تقسم مسؤولية التمويل بين أربع جهات وهي:

- تعمل الحكومة على تمويلها في مراحلها الأولى حتى تصل إلى مرحلة الاستمرارية والاعتماد على الذات.
- دعم من قبل الشركات الصناعية الكبرى مثل مؤسسة شنغهاي.
- دعم من الجامعات الصينية.
- وكان للقطاع الخاص دور في دعم الحاضنات وذلك بهدف تحقيق الربح.

وبالرغم من كل هذا النجاح الذي حققته إلا أن بعض الاقتصاديين في هذا المجال وجدوا بعض الإخفاقات للصين في هذا المجال يمكن إجمالها على النحو التالي:

---

[1] الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي-http://www.abahe.co.uk/small-project-management-enc/65750-american-experience-for-establishing-small

[2] عاطف الشبراوي، حاضنات الاعمال - مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية - **المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة**، الرياض، المملكة السعودية، 2003، ص80

1. تم إهمال المشاريع الموجه لدعم المرأة.

2. تم التركيز فقط على المشاريع التكنولوجية وذلك بسبب التبعية الكاملة للبرنامج القومي للتنمية الاجتماعية(torche)

3.التركيز على توفير المباني والأجهزة للمشاريع وإهمال الخدمات الفنية وخدمات إقامة المشاريع[1].

التجربة الماليزية:

بالنظر إلى البيئة الاقتصادية نلاحظ أن ما نسبته 85 % على الأقل من المشاريع المسجلة في ماليزيا في مشاريع صغيرة الحجم، ومن هنا كان لا بد من دعم وتنمية هذا القطاع وذلك من خلال وضع خطتان: [2]

1 خطة 1996 – 2000 والتي تم التركيز فيها على دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، وتم وضع عدة برامج تهدف إلى مساعدة الصناعات ذات معدل النمو العالي وذات التوجه للتصدير لأهميتها في الاقتصاد الماليزي [3].

2 خطة 1996 – 2005: والتي تم فيها اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال من أجل تنمية بعض المشاريع مثل شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير المتخصصة، شركات تصنيع المعدات، شركات التغليف المتقدمة، والشركات المتخصصة في محال التجارة الالكترونية [4]

يوجد العديد من الحاضنات في ماليزيا، حيث تعتبر وسيلة ناجحة لزيادة المكون المحلي من المنتجات التكنولوجية، ومن أقوى الحاضنات في ماليزيا المؤسسة الماليزية لحدائق التكنولوجيا

---

[1] عاطف الشبراوي، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية** المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، نفس المرجع السابق، ص 86و85

[2] ESCWA: Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries, United Nations, New York, USA, June 2001, P 72

[3] المؤسسات الصغيرة وزارة والمتوسطة، الصغيرة للصناعات الخامس العربي الملتقى الأعمال، حاضنات مجال في الماليزية التجربة خصائص الخناق، الكريم عبد سناء ص،201 الجزائر، والمتوسطة،

[4] ،2007 وعلوم التسيير، الاقتصادية العلوم كلية مسيلة، جامعة ماجستير، رسالة الجزائر، في المبدعة الصغيرة المؤسسات وترقية دعم في التقنية الأعمال حاضنات أهمية قطاف، بن أحمد 101 ص

(1997)، وقد تم إنشاء العديد من الحاضنات وكلها حاضنات تكنولوجية تحوي مساحات متنوعة العمل وخدمات مشتركة، وتقدم الدعم الفني والإداري والتسويقي ومساندة الأبحاث والتطوير.

وقد عمدت الحاضنات على ربط خدماتها بالجامعات الماليزية من خلال إقامة بعض المراكز لتطوير التكنولوجيا مثل: جامعة مالية، جامعة بيترا ماليزيا، جامعة كيبا يجسان ماليزيا، وجامعة تكنولوجيا ماليزيا، ومن الأمثلة على هذه المراكز التكنولوجية

1[1] الحاضنة التكنولوجية (UPM – MTDC Technology Innovation Centre) تم افتتاح هذه الحاضنة التكنولوجية في أبريل 1997 ويوجد فيها حوالي 31 شركة تعمل معظمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة، وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية مثل MSC،Multimedia Super Corrido .

2 مركز الإبداع التكنولوجي (UM – MTDC Technology Innovation Centre): تم إنشاء هذا المركز عام 1999، وهو خاص في مجال تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة

3 مركز التكنولوجيا الذكية (UKM – MTDC Smart Technology Centre): تم افتتاح هذا المركز

عام 1999، ومن أهم أهدافه العمل على مساعدة المشروعات المتخصصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية.

المطلب الثاني: بعض التجارب في الدول النامية والعربية

التجربة الإماراتية دبي:

أولا: نماذج للحاضنات

حاضنة محمد بن راشد تؤهل المشروعات الصغيرة لمواجهة تحديات الأسواق

قامت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إحدى مؤسسات دائرة التنمية

[1] زايدي عبد السلام وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، ص38 ، تاريخ الزيارة2015 / 11 / 26 :

الاقتصادية بدبي، في تخريج وتأهيل أكثر من 100 مشروع عبر مركز حاضنات الأعمال التابع للمؤسسة في قرية الأعمال خلال 3 سنوات اعتبارا من النصف الأول للعام 2010 وحتى النصف الأول للعام 2013 وذلك لدخول السوق المحلي بقوة والتنافس في ريادة الأعمال، وتؤكد المؤسسة من خلال مركز حاضنات الأعمال، التي تم إنشاءها في 2002 وتعد أول حاضنة أعمال في المنطقة، دعمها المستمر لقطاع الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التسهيلات والإمكانات اللازمة لهم لبدء مشاريعهم الخاصة في السوق المحلي لإمارة دبي ودولة الإمارات بشكل عام[1].

كما يحصل أصحاب المشاريع في الحاضنة على المميزات والتسهيلات التي تؤهلهم إلى النجاح في ريادة الأعمال، أبرزها: والمؤتمرات، وخدمات الاستقبال، إضافة إلى ذلك وجود كوادر مؤهلة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير المشروع، كما توجد فرص لبناء شبكة من العلاقات مع الشركات الأخرى. ويوفر فريق عمل المؤسسة نخبة من خبراء الأعمال المتخصصين لتقديم الدعم الفني والإداري والاستشارات.

حاضنة **واحة دبي للسيليكون 1**: أسستها في سبتمبر –أيلول 2013 سلطة واحة دبي للسليكون

وتعمل مع رواد الأعمال المحليين في قطاع التكنولوجيا، تعد حاضنة واحة السيليكون المركز المتخصص لرعاية ودعم الأعمال التكنولوجية والمملوك بالكامل لسلطة واحة دبي للسيليكون، تم تأسيسها وفق رؤية إستراتيجية طموحة وبعيدة المدى لتكون حاضنة رائدة لدعم المشاريع التكنولوجية الجديدة التي لا تزال في أولى مراحل التأسيس والتي تنطوي على إمكانات نمو كبيرة.

تنشط واحة دبي للسيليكون، كمنطقة حرة ضمن موقع استراتيجي على شارع الإمارات، وتمتد على مساحة 7.2 كيلو متر مربع، وتضم أبراجا مكتبية رفيعة المستوى، ومنشآت للأبحاث والتطوير، ومناطق صناعية، ومؤسسات تعليمية، ووحدات سكنية، وفيلات راقية، وفنادق، ومراكز للرعاية الصحية، إلى جانب تشكيلة واسعة من المرافق والتسهيلات المتطورة التي تساهم في تعزيز حيوية البيئة التجارية والاجتماعية ضمن واحة دبي للسيليكون، كما توفر الواحة حوافز

[1] الموقع الرسمي للإمارات تبتكر.

www.uaeinnovates.gov.ae/ar, consult le: 01/05/2016.

وميزات متكاملة لشركات الأعمال من ضمنها تملك كامل للمشاريع وبنية أساسية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات ستتيح للشركات إمكانية مباشرة عمليات التشغيل بأسرع وقت[1].

وقد أعلنت سلطة واحة دبي للسيليكون– المدينة التكنولوجية المتكاملة–إنها حققت نتائج واعدة

في العام 2013 حيث تمكنت الواحة من تحقيق أرباح صافية بلغت 204.3 ملايين درهم وسجلت ارتفاع نسبته 23.5% مقارنة بالعام 2012.

ثانيا: معايير اختيار متعاملي الحاضنات الإماراتية

يشترط في المشروعات أن تكون قيد التأسيس، أو في مرحلة البدء في إمارة دبي، كما يجب أن يتوافر عاملا الالتزام والمصداقية في المشروع، وزيادة احتمالية الحصول على التمويل الكامل بناء على خطة العمل، كما أن أعضاء الحاضنة يحصلون على تسهيلات تتمثل في عنوان دائم للمشروع، وقاعات للاجتماعات والمؤتمرات وخدمات الاستقبال، والدعم الإداري، إضافة إلى وجود الكوادر المؤهلة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير المشروع. وتراوح مساحات العمل المتاحة بين 100 قدم مربعة إلى 300 قدم مربعة، وتستوعب ما بين شخص إلى خمسة أشخاص في المشروع الواحد.

حاضنات الأعمال قدمت حتى الآن 300 مشروع، من بينها نماذج لاقت نجاحا كبيرا ومثلت علامة مهمة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة[2].

التجربة المصرية

تعتبر التجربة المصرية في ميدان حاضنات الأعمال التجربة الأولى على مستوى الدول العربية، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة

[1] بسمة فتحي عوض برهوم، **دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة**، دارسة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، فلسطين،2014، ص97

[2] الموقع الرسمي للإمارات تبتكر، **مرجع سبق ذكره.**

وهذا ما سيتم التطرق له من خلال النماذج المختارة. وهذه بعض نماذج لحاضنات أعمال مصرية[1]:

مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال: أسس في سبتمبر –أيلول 2010 بناءا على مبادرة حكومية من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، يهدف مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال إلى تعزيز إبداع وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم الاقتصاد الوطني، وقد أعلن الدكتور طارق كامل عن بدء العمل رسميا في المركز بالقرية الذكية، ورؤيته المستقبلية التحول إلى مركز إقليمي ينافس عالميا في مجال الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، من مهامه إقامة اقتصاد قائم على الإبداع وذلك عبر وضع الإستراتيجيات، تقديم التسهيلات والترويج للإبداع وريادة الأعمال وإرساء مفهوم الملكية الفكرية في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطويرها.

يهدف مركز الإبداع التكنولوجي إلى:

–العمل كمحفز بين الحكومة، القطاع الخاص والجامعات.

–إدارة المكونات المختلفة لبيئة العمل.

–تحديد وإدارة وتنسيق البرامج المختلفة الموجودة بالإستراتيجية بالاشتراك مع أصحاب المصالح المختلفين.

–التركيز في الحصول على أرباح عبر تسويق الابتكارات وتراخيص الملكية الفكرية.

–العمل على حل المشاكل التي تواجه مصر حاليا.

–الترويج لمصر كمنافس عالمي في الإبداع ذو القيمة المضافة

والشركتين التاليتين نموذج محتضن ناجح[2].

[1] بسمة فتحي عوض برهوم، **دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة ريادي الأعمال قطاع غزة**، دارسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، فلسطين، 2014، ص94

[2] **http://www.mubasher.info/news,** consulté le : 30/03/2016.

***شركة (Interact Intelligent Education System)**: لقد فازت شركة Interact

واحدة من الشركات التي يحتضنها، من خلال مشروعها (نظام التعليم الذكي) بالمركز الرابع في منافسة إنتل بتمثيل Interact للأعمال لسنة 2014 للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أقيمت في البحرين. وستقوم شركة UC مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منافسة إنتل العالمية التي ستقام في جامعة كاليفورنيا بمدينةBerkley .

* **شركة eight** Integer

هي واحدة من الشركات التي يحتضنها مركز الإبداع التكنولوجي، على مستوى الشرق

STCمنافسة Get in the ring (فازت في النهائيات الإقليمية لمنافسة الدخول إلى الحلبة

الأوسط) على مدار أسابيع تنافس المبتدئين للفوز بمكان في هذه النهائيات الإقليمية

* حاضنات الشركات Flat6Labs: تعمل حاليا في القاهرة وجدة وأبو ظبي وقريبا في بيروت مع بذل جهود كبيرة للتوسع في المزيد من المواقع في منطقة الشرق الأوسط وتوم الحاضنة ب:

1 **التمويل:** لكل شركة ناشئة وقع عليها الاختيار، يتم الاستثمار فيها بمبلغ يتراوح بين 15,000 إلى 20,000 دولار باعتباره تمويلا أوليا في مقابل الحصول على أسهم قليلة في الشركة وتحصل الشركات الناشئة على هذا التمويل الأولي لمساعدتها في تغطية النفقات خلال البرنامج وفي محاولة لتحديد منتجاتها، وتطوير التطبيقات الأساسية لها وكذلك لتسويق مشروعها.

2 **التوجيه:** تقدم 4 أشهر من الإرشاد يقوم به مرشدون على أعلى مستوى، وتعمل على ربط كل

فريق بطرق استراتيجيه مع مرشدين متخصصين في مجال عملهم ويشمل مساعدة في مجال الخدمات اللوجستية، والمسائل التقنية، وجذب قاعدة عملاء، وتعيين الموظفين، وكيفية تقديم المشروع تقديما جاذبا للمستثمرين[1].

[1] زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص116

3 **التدريب:** يساعد الموجهون في تصميم المنتج الخاص بالمش روع وتوجيه الشركة في الطريق الصحيح فهم عادة يمكن أن يكرس ساعة أو اثنين لمساعدة أصحاب الأعمال بشكل متواصل ويشارك بعض الموجهين في التوجيه الأساسي بشكل منتظم، تحديد ساعات عمل للقاءات بين

أصحاب الأعمال وخبراء وأصحاب الأعمال من ذوي الخبرة لطرح الأسئلة حول المشكلة أو المشكلات التي يوجهونها في الشركات الناشئة وكيفية التغلب عليها.

4 **الامتيازات والخدمات:** تقدم للشركات الناشئة امتيازات ومنافع بقيمة أكثر من 300,000 دولار أمريكي حيث تستفيد جميع الشركات الناشئة من امتيازات ضخمة.

خلاصة الفصل:

تعد حاضنات الأعمال من الأدوات المهمة في استيعاب المبادرين، وخلق مؤسسات صغيرة لاحقا، إذ تركز حاضنات الأعمال على مجال محدد(مثل التكنولوجيا أو الطاقة...إلخ)وتساعد في إنشاء وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار المبتكرة، من خلال توفير المعدات والمرافق وتقديم خدمات تطوير الأعمال والدعم الفني(مثل المحاسبين والقانونيين وغيرهم),وتعتبر الحاضنة منظومة عمل متكاملة، توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب يحوي كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها كما يتبين مدى أهمية حاضنات الأعمال في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث أثبتت قدرتها وكفاءتها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا تلك القائمة على المبادرات التكنولوجية في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها، لذا فان توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة عل تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء.

الفصل الثالث

دراسة حالة

الخدمات التي تقدمها الحاضنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يتناول الفصل الحالي دراسة لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي والأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة، ويبين الفصل مصادر البيانات الدراسة وأدواتها، ويعرض نتائج اختباري الصدق والثبات والأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات، ويتضمن هذا الفصل تحليلا للبيانات والمعلومات التي تجمعت للباحثين من خلال الاستبيان الذي تم إعداده، في محاولة لمناقشته والبناء عليه، مستعينا بالأدوات الإحصائية المناسبة.

وتطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة.

المبحث الثاني: تحاليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

يتناول المبحث الحالي طبيعة الدراسة وعرضا لمجتمعها ووحدة المعاينة والتحليل الخاص، ويبين المبحث كذلك مصادر بيانات الدراسة وأدواتها، ويعرض أيضا نتائج اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة وإجراءاتها، وحدودها، والأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات التي تم جمعها لأغراض اختبار فرضياتها.

المطلب الأول :منهجية الدراسة:

أولا –المنهج المتبع :لقد اتبعنا في دراستنا هذه منهجين، وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والهدف من وراء هذه الدراسة هو الوقوف على مدى احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخدمات حاضنات الأعمال، وعلى مدى قدرتها على التواصل مع البيئة المحيطة لأداء مهامها على أكمل وجه، لبيان تأثير ذلك على نتائجها، وهذا بمقارنة احتياجات هذه المؤسسات من خدمات وكذا الخدمات التي يمكن أن تقدمها حاضنات الأعمال.

ثانيا –متغيرات الدراسة:

1 المتغيرات المستقلة :وهي المتغيرات التي تؤثر في المتغيرات الأخرى ونعني بها في دراستنا هذه الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال وهي الأعمال والخدمات التسويقية، والخدمات المالية، والخدمات الاستشارية.

2 المتغيرات التابعة :وهي التي نعني بها أثر المتغيرات المستقلة في الدراسة و تتمثل في إمكانية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة محل الدراسة وهي ولاية الوادي بدون مساعدة خدمات حاضنات الأعمال أي أن المؤسسات في ولاية الوادي مستغنية بنفسها على مساعدات حاضنات الأعمال، حيث تم اختبار المتغيرات المستقلة سابقة الذكر لاحتمال وجود علاقة أثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

3 عينة الدراسة :**اتخذت** الدراسة الحالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي مجتمعا لها، وذلك لأهمية هذه الآلية في دعم الاقتصاد المحلي والوطني، حيث تم استبانة 81 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقسمة حسب مجالات العمل المختلفة) خدمات، التجارة، فلاحي، صناعات مختلفة.

المطلب الثاني :مصادر البيانات وأدوات الدراسة:

أولا – مصادر البيانات اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسين لجمع البيانات التي تطلبها الدراسة، وهذه المصادر هي:

.**1المصادر الثانوية** :شملت المصادر الثانوية مجموعة من الكتب ،و الدراسات العلمية ، و المراجع المتخصصة و التي تعم بالجانب النظري من الدراسة والجانب العملي بما توفر للباحثين منها.

.2**المصادر الأولية :فيما** يتعلق بالمصادر الأولية فقد سعت الدراسة إلى تصميم استبيان بهدف جمع البيانات الأولية للمساعدة في تحقيق أغراض الدراسة، وذلك اعتمادا على ما تطلبته متغيرات الدراسة وما أفاده من اطلاعه على ما طرحته الدراسات السابقة.

كما أجريت مقابلة شخصية مع مسيري بعض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد من موظفيها للتعرف على وجهات نظرهم حول سبل ترقية المؤسسة، حيت تمت المقابلة بصدد تعزيز المصادر الأولية والحصول من خلالها على البيانات والمعلومات التي تدعم الدراسة.

ثانيا –أدوات الدراسة :اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان وقد سعى الباحثون في إعداد أسئلة وتصميم الاستبيان بما يحقق الهدف المتمثل في جمع البيانات التي تساعد في معرفة ما يلي:

مدى احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية لخدمات حاضنات الأعمال والمتمثلة في والخدمات التسويقية، الخدمات المالية، الخدمات الاستشارية) والتي تساعدعلى تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون الاستبيان من ثلاثة أجزاء، الأول ويتضمن البيانات الشخصية، والثاني يتضمن الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة، والثالث يتضمن نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (3_1) يوضح عدد الفقرات وأرقامها التسلسلية حسب الاستبيان

الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة	عدد الفقرات	رقم الفقرات
الخدمات التسويقية	10	10_1
الخدمات المالية	10	20_11
الخدمات الاستشارية	10	30_21
نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9	39_31
المجموع	45	

المصدر: الاستبيان

جدول (3_2) يوضح نتائج اختبار معامل ألفا كرو نباخ للعمال بالمؤسسات

عدد العبارات	الفا كرو نباخ
45	% 85.2

نلاحظ من جدول أعلاه بأن معامل ألفا كرو نباخ يساوي 0.852 وهذا يدل على أن أداة القياس تمتاز بالثبات، وذلك يعني إمكانية الاعتماد على الاستبانة في قياس المتغيرات الدراسة نضرا لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستجوبين منهم.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: البيانات الشخصية لأفراد العينة

جدول رقم (03_03) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئة الجنس.

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
1	الجنس	الذكور	76	%93.8
		الإناث	5	%6.2
المجموع			81	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss إصدار 21.

الشكل03-01 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئة الجنس

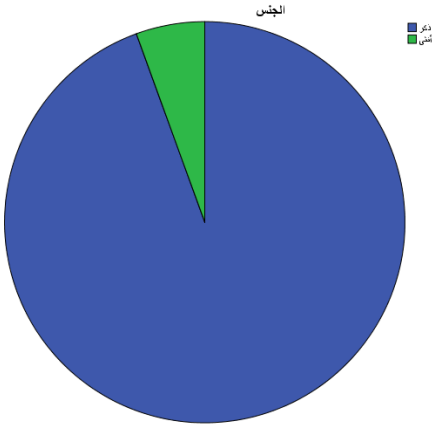

من الجدول نلاحظ أن نسبة أفراد العينة من فئة الذكور تساوي 93.8%وأن نسبة أفراد العينة من فئة الإناث تساوي **6.2%** أي أن الأغلبية من فئة الذكور مع وجود نسبة أقل من الإناث وهذه النسبة ضعيفة وهي تؤكد أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لازالت منخفضة.

جدول رقم (03_04) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير العمر

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
02	العمر	اقل من 30سنة	32	%39.5
		من30الى40سنة	33	%40.7
		من41الى50سنة	16	%19.8
		أكثر من50سنة	0	%0
		المجموع	81	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spssإصدار 21.

الشكل03-02 توزيع افراد العينة حسب متغير العمر

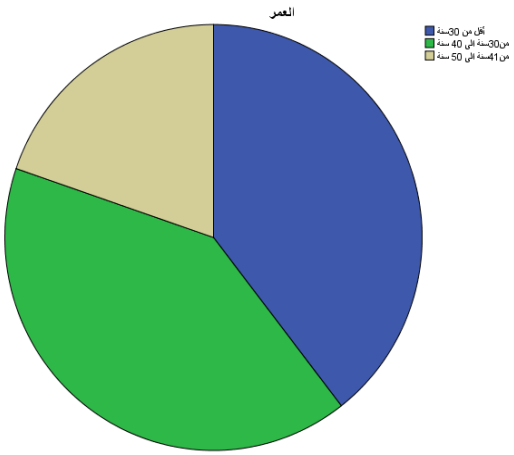

من الجدول ان نسبة افراد العينة من الفئة العمرية من 30الى 40سنة تساوي 40.7% وان نسبة افراد العينة من الفئة العمرية اقل من 30 سنة تساوي39.5% ونسبة افراد العينة من الفئة العمرية من 41الى 50سنة تساوي 19.8%وفي الاخير نسبة افراد الفئة العمرية أكثر من 50سنة تساوي 0.

وهذه النسب تبين اعمار عينة الدراسة هي من فئة الشباب وهذه النسبة مشجعة نظرا لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تطمح اساسا لدعم الشباب بشكل خاص وذلك لما تمثله من اهمية في تخفيض نسبة البطالة.

جدول رقم (03_05) يوضح توزيع افراد العينة حسب المستوى العلمي الشكل03-03 توزيع افراد العينة حسب المستوى العلمي

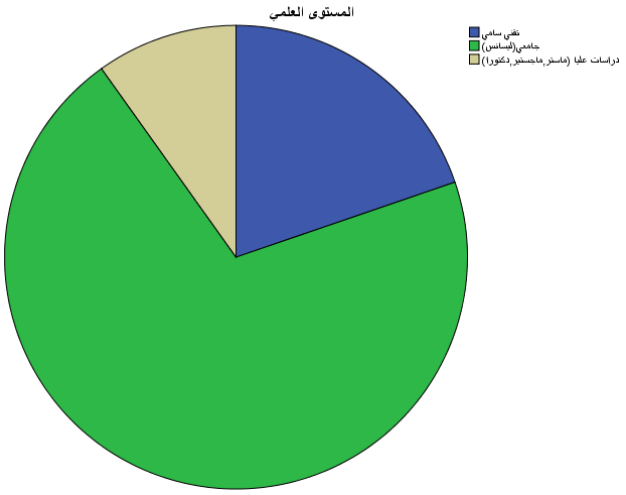

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
03	المستوى العلمي	ثانوي فأقل	00	%00
		تقني سامي	16	%19.5
		لبسانس	57	%70.4
		الدراسات العليا	08	%9.9
المجموع			81	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على spss

من خلال الجدول يلاحظ إن نسبة أفراد العينة من فئة ليسانس تساوي 70.4% وان نسبة أفراد العينة من فئة دراسات العليا والتقني سامي بنسبة 9.9%و19.8% على التوالي وفي المرتبة الأخيرة الفئة ثانوي بنسبة معدومة.

أي أن غالبية من فئة ليسانس، وهذا يدل على ارتفاع نسبة أفراد المتحصلين على الشهادات الجامعية إضافة الى بعض رجال الاعمال الذين لا يملكون شهادات جامعية عليا وذلك راجع الى التسيير الجيد والخبرة، الذي يعطي انعكاسات ايجابية على طريق تسيير وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (03_06) يوضح توزيع افراد العينة حسب الاقدمية في العمل الشكل03-04 توزيع افراد العينة حسب الاقدمية في العمل

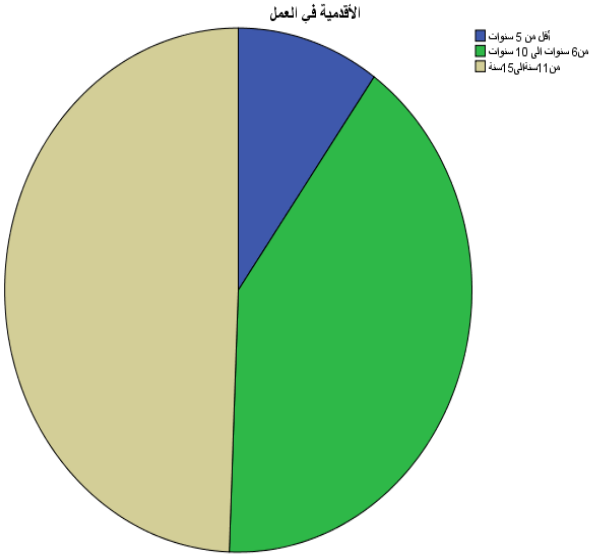

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
04	الاقدمية في العمل	5سنوات فأقل	08	%9.9
		من6الى10سنوات	33	%40.7
		من11الى15سنة	40	%49.4
		من16الى20سنة	0	%00
		اكثرمن20	0	%00
المجموع			81	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spasإصدار21.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة أفراد العينة من فئة 6 إلى 10 سنوات تساوي 40.7%، وان نسبة أفراد العينة من فئة 5سنوات فاقل تساوي 9.9%ونسبة أفراد العينة من 11 إلى 15 سنة تساوي 49.4%واخيرا أفراد العينة من فئة 16ال 20سنة وأكبر من 20سنة معدومين

جدول (03_07) يوضح توزيع أفراد العينة حسب صفة مدير

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
05	المشروع	المالك الوحيد	67	%82.7
		أحد المالكين	10	%12.3
		موظف	4	%4.9
		كلاهما	0	%00
المجموع			81	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج spss إصدار21

من الجدول رقم يلاحظ أن نسبة الإجابة المالك الوحيد تساوي 82.7%، وان نسبة الإجابة أحد المالكين تساوي 12.3%، ونسبة الإجابة موظف تساوي 4.9% وان نسبة الإجابة كلاهما تساوي معدومة.

أي أن الغالبية بصفة مالك المشروع الوحيد وهذه النسبة تعتبر غير مشجعة نظرا لما توجهه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الصعوبات والعراقيل معظمها إدارية ومالية نتيجة تركز الإدارة بيد أصحاب أو ملاك هذه المشروعات.

الشكل03-05 توزيع أفراد العينة حسب صفة مدير مشروع

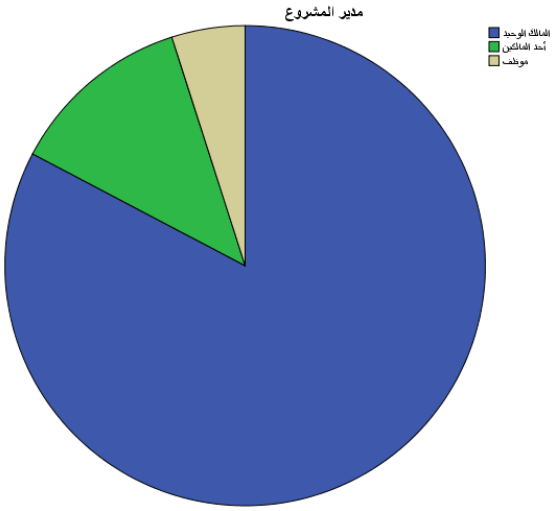

جدول رقم (03_08) يوضح توزيع افراد العينة حسب نوع المشروع

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
06	نوع النشاط	صناعي	47	%58
		تجاري	29	35.8%
		خدمي	5	%6.2
		فلاحي	0	%0
المجموع			81	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spssإصدار 21.

الشكل03-06 توزيع افراد العينة حسب نوع المشروع

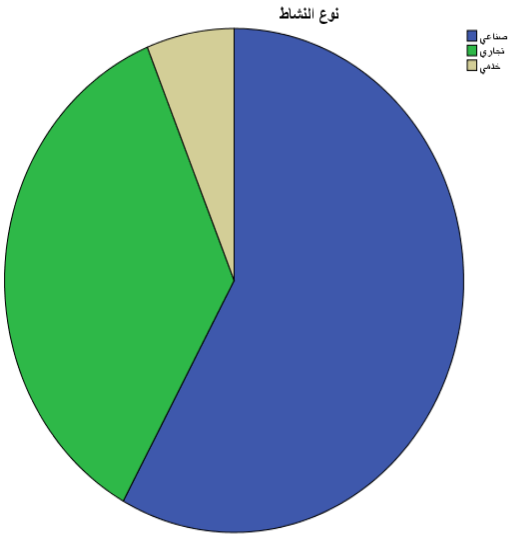

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المشاريع الصناعية تساوي 58%، وان نسبة المشاريع التجارية تساوي 35.8% وان نسبة المشاريع الخدمية تساوي 6.2%وان نسبة المشاريع الفلاحة تساوي 0%، وهذا مؤشر لتركيز غالبية المجالات الصناعية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

في هذا المطلب سنحاول معرفة اتجاه أراء أفراد العينة حول محاور الدراسة وذلك من خلال التركيز على الإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من فرضياتها على النحو التالي وذلك من خلال الاستعانة بنتائج الدراسة الميدانية عن طريق التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS باستخدام (التكرارات حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول اثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترتيب عبارات كل محور من محاور متغيرات الدراسة، وتحديد قيمة المتوسط الحسابي المرجح بناءات على قيمة المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي فبعد الحصول

على مجموع الاستمارات تم ترميزها بإعطاء كل رأي قيمة معينة من (01 الى05) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3_9) درجات سلم ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطلبة.

حيث تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي الدنيا والعليا كما يلي:

-حساب المدى:5-1=4

-حساب طول الخلية:5/4=0,8

حساب الحد الأعلى للخلية: طول الخلية +أقل قيمة في المقياس وبالتالي يصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3_10) المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت الخماسي مع مستوياته.

قيمة المتوسط الحسابي	المستوى على سلم ليكرت	الاتجاه
من1الى 1.80	غير موافق بشدة	ضعيف جدا
من1.81الى2.60	غير موافق	ضعيف
من 2.61الى3.40	محايد	متوسط
من3.41الى4.20	موافق	جيد
من 4.21الى5	موافق بشدة	جيد جدا

المصدر: من إعداد الطلبة.

وهو الذي يستخدم في تحليل أبعاد الدراسة كلها.

جدول رقم (3_11) نتائج تحليل عبارات بعد خدمات تسويقية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى القبول
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
تطوير رسالة تسويقية للمشروع	0	0	0	48	33	4.40	0.49	1	جيد جدا
	0	0	0	59.3	40.7				
توفير أبحاث عن السوق والحركة التجارية في الأسواق	0	14	0	66	1	3.66	0.77	4	جيد
	0	17.3	0	81.5	1.2				
تصميم استراتيجيات من أجل إطلاق المنتج في الأسواق المستهدفة	0	14	0	67	0	3.65	0.76	5	جيد
	00	17.3	0	82.7	0				
الترويج للمشروع على الصفحة الالكترونية الخاصة بالحاضنة	0	21	15	11	34	3.71	1.25	3	جيد
	0	25.9	18.5	13.6	42				
توفير فرص ترويجية للمشروع من خلال المعارض	0	28	3	50	0	3.27	0.94	8	محايد
	0	34.6	3.7	61.7	0				
وضع استراتيجيات تخطيط وتنفيذ للمبيعات	14	14	7	14	32	3.44	1.56	7	جيد
	17.3	17.3	8.6	17.3	39.5				
التعريف بفن الاتصال بالآخرين لإيصال رسالة	0	14	17	35	15	3.62	0.98	6	جيد
	0	17.3	22	43.2	18.5				

فعلية للزبائن.									
توفير المعلومات اللازمة	**0**	**0**	**0**	**66**	**15**	**4.18**	**0.39**	**2**	**جيد**
عن أذواق المستهلكين	**0**	**0**	**0**	**81.5**	**18.5**				
توفير كافة الأجهزة	**0**	**14**	**17**	**32**	**18**	**3.66**	**1.01**	**4**	**جيد**
اللازمة في مجال	**0**	**17.3**	**21**	**39.5**	**22.2**				
التسويق									
المساعدة في الحصول	**0**	**0**	**0**	**14**	**67**	**3.65**	**0.76**	**5**	**جيد**
عل بدعم للمنتج الوطني	**0**	**0**	**0**	**17.3**	**82.7**				
بالدرجة الكافية									
المتوسط العام						**3.72**	**0.89**		**جيد**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSSإصدار 21.

من خلال هذا الجدول يظهر انه قد حصلت العبارة رقم 1 في بعد خدمات تسويقية على المرتبة الأولى (تطوير رسالة تسويقية للمشروع) بمتوسط حسابي بلغ (4.40) وانحراف معياري بلغ (0.49) في حين احتلت العبارة رقم 5 (توفير فرص ترويجية للمشروع من خلال المعارض) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.27)، وانحراف معياري بلغ (0.94)، وقد حصل بعد خدمات تسويقية على متوسط حسابي عام بلغ (3.72) وانحراف معياري (0.89)، كما يظهر من خلال الجدول إن عبارات بعد خدمات تسويقية قد تراوحت بين الجيد وجيد جدا ومحايد.

ومنه يمكن القول إن بعد خدمات تسويقية قد حصل على درجة جيد من حيث الأهمية من بين الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة، وعليه فالمؤسسات تعطي أهمية كبيرة للخدمات التسويقية.

جدول رقم (3_12) نتائج تحليل عبارات بعد خدمات مالية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى القبول
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
المساعدة في الحصول على قروض مصرفية أسعار فائدة منخفضة	0	17	7	40	17	3.7	1.03	5	جيد
	0	21	8.6	49.4	21				
توفير الضمانات المطلوبة للقروض المصرفية	0	7	21	33	17	3.74	0.89	3	جيد
	0	8.6	29.6	40.7	21				
الإسهام في التنسيق مع المؤسسات التمويلية المختلفة وأصح بالأفكار المنتسبين للحاضنة	0	8	14	42	17	3.83	0.87	2	جيد
	0	9.9	17.3	51.9	21				
المساعدة في الحصول على لآلات والتجهيزات الرأسمالية	0	0	14	50	17	4.03	0.62	1	جيد
	0	0	17.3	61.7	21				
تمويل التوسع بالاستثمارية في مرحلة النمو	22	0	17	3	39	3.45	1.69	8	جيد
	27.2	0	21	3.7	48.1				
المساعدة في الحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع	0	8	14	52	7	3.71	0.76	4	جيد
	0	9.9	17.3	64.2	8.6				
المساهمة في وضع تفاصيل الموازنة	0	21	29	11	20	3.37	1.12	9	محايد
	0	25.6	35.8	13.6	24.7				
تقديم فرص البيع التأجير	0	7	29	45	0	3.46	0.65	7	جيد

لآلات المعدات	**0**	**8.6**	**35.8**	**55.6**	**0**			
تصميم كافة الخدمات التي تحافظ على إتباع أفضلا لطرق من أجل توفيرا لمال	**7**	**15**	**14**	**21**	**14**	**3.49**	**1.32**	**6**	**جيد**
	8.6	**18.5**	**17.3**	**25.9**	**29.6**				
توفير برامج لبناء روابط مع المستثمرين	**0**	**15**	**15**	**27**	**24**	**3.74**	**1.08**	**3**	**جيد**
	0	**18.5**	**18.5**	**33.3**	**29.6**				
الإجمالي						**3.65**	**1.00**		**جيد**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS إصدار 21.

من خلال هذا الجدول يظهر انه قد حصلت العبارة رقم 4 في بعد خدمات مالية على المرتبة الأولى (المساعدة في الحصول على الآلات والتجهيزات الرأسمالية) بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وانحراف معياري بلغ (0.62) في حين احتلت العبارة رقم 7 (المساهمة في وضع تفاصيل الموازنة) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، وانحراف معياري بلغ (1.12)، وقد حصل بعد خدمات مالية على متوسط حسابي عام بلغ (3.65) وانحراف معياري (1.00)، كما يظهر من خلال الجدول ان عبارات بعد خدمات مالية قد تراوحت بين الجيد ومحايد.

ومنه يمكن القول إن بعد خدمات مالية قد حصل على درجة جيد من حيث الاهمية من بين الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة، وعليه فالمؤسسات تعطي أهمية كبيرة للخدمات المالية.

جدول رقم (3_13) نتائج تحليل عبارات بعد خدمات استشارية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
استشارات خاصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية	0	22	0	35	24	3.75	1.15	5	جيد
	0	27.2	0	43.2	29.6				
استشارات فنية متخصصة	0	1	17	60	3	3.80	0.51	4	جيد
	0	1.2	21	74.1	3.7				
استشارات تسويقية لرفع الكفاءة التسويقية	0	1	15	55	10	3.91	0.59	3	جيد
	0	1.2	18.5	67.9	12.3				
استشارات وأعمال المحاسبية	0	14	0	43	24	3.95	0.99	1	جيد
	0	17.3	0	53.1	29.6				
استشارات تتعلق ببرمجة العمل وتخطيطه	14	35	7	22	3	2.56	1.17	10	محايد
	17.3	43.2	8.6	27.2	3.7				
استشارات قانونية بخصوص آلية إنشاء المشروع	0	8	0	63	10	3.92	0.72	2	جيد
	0	9.9	0	77.8	12.3				
استشارات تتعلق بالتوظيف واختيار الموارد البشرية المناسبة للمشروع	7	18	0	56	0	3.29	1.08	7	محايد
	8.6	22.2	0	69.1	0				
استشارات بخصوص براءة الاختراع	7	14	17	43	0	3.18	1.01	8	محايد
	8.6	17.3	21	53.1	0				
استشارات تتعلق بآلية وصول المنتج إلى أك بر درجة من الجودة لرفع	7	29	29	16	0	2.66	0.89	9	محايد
	8.6	35.8	35.8	19.8	0				

الكفاءة التسويقية									
استشارات حول الحصول على المساعدات المالية	**14**	**0**	**14**	**33**	**20**	**3.55**	**1.34**	**6**	**جيد**
	17.3	**0**	**17.3**	**40.7**	**24.7**				
المتوسط العام						**3.46**	**0.94**		**جيد**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS إصدار 21.

من خلال هذا الجدول يظهر انه قد حصلت العبارة رقم 4 في بعد خدمات استشارية على المرتبة الأولى (االستشارات وأعمال محاسبية) بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري بلغ (0.99) في حين احتلت العبارة رقم 5 (استشارات تتعلق ببرمجة العمل وتخطيطه) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.56)، وانحراف معياري بلغ (1.17)، وقد حصل بعد خدمات استشارية على متوسط حسابي عام بلغ (3.46) وانحراف معياري (0.94)، كما يظهر من خلال الجدول إن عبارات بعد خدمات استشارية قد تراوحت بين الجيد ومحايد.

ومنه يمكن القول إن بعد خدمات استشارية قد حصل على درجة جيد من حيث الأهمية من بين الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة، وعليه فالمؤسسات تعطي أهمية كبيرة للخدمات استشارية.

جدول رقم (3_14) نتائج تحليل عبارات بعد نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الترتيب**	**المستوى**
	العدد	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**				
	النسبة	**النسبة**	**النسبة**	**النسبة**	**النسبة**				
تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**	**0**	**0**	**67**	**7**	**3.82**	**0.91**	**3**	**جيد**

إحدى أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري	8.6	0	0	82.7	8.6				
توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظائف وتقلل من نسبة البطالة	0	15	0	66	0	3.62	0.78	6	جيد
	0	18.5	0	81.5	0				
تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج العديد من السلع للمجتمع	22	7	15	34	3	2.86	1.32	9	محايد
	27.2	8.6	18.5	42	3.7				
تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة في عدد المؤسسات الموجودة في الدولة	0	0	17	32	32	4.18	0.76	1	جيد
	0	0	21	39.5	39.5				
صعوبة إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات	7	0	14	40	20	3.81	1.08	4	جيد
	8.6	0	13.3	49.4	24.7				
ليس لهذه المؤسسات قدرة على التكيف في المناطق الريفية والنائية	0	15	15	51	0	3.44	0.79	7	جيد
	0	18.5	18.5	63	0				
دعوة الكثير من الجهات والهيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22	7	0	52	0	3.01	1.35	8	محايد
	27.2	8.6	0	64.2	0				
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع العمل بمعزل عن باقي المؤسسات الأخرى	0	0	14	50	17	4.03	0.62	2	جيد
	0	0	17.3	61.7	21				
انخفاض مستوى التكنولوجي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7	0	14	43	17	3.77	1.06	5	جيد
	8.6	0	17.3	53.1	21				
المتوسط العام						3.73	0.96		جيد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS إصدار 21.

من خلال هذا الجدول يظهر انه قد حصلت العبارة رقم 4 في بعد نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة على المرتبة الأولى (تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة في عدد المؤسسات الموجودة في الدولة) بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري بلغ

(0.76) في حين احتلت العبارة رقم 3 (تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج العديد من السلع للمجتمع) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.86)، وانحراف معياري بلغ(1.32) ، وقد حصل بعد نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على متوسط حسابي عام بلغ(3.73) وانحراف معياري (0.96)،كما يظهر من خلال الجدول إن عبارات بعد نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة قد تراوحت بين الجيد ومحايد .

ومنه يمكن القول إن بعد نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة قد حصل على درجة جيد.

جدول رقم (3_15) يوضح نتائج تحليل التباين الاحادي لبعد نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.099	1	.099	.212	.646[b]
	Residual	36.834	79	.466		
	Total	36.933	80			

a. Dependent Variable: نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

b. Predictors: (Constant), الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss21

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه أن القيمة المعنوية Siggلحاضنات الأعمال حسب إجابات الأفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير مستوى العمر أكبر من 0.05, وبالتالي نقبل H0 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود علاقة ايجابية لحاضنات الأعمال نعزى لمتغير العمر.

الجدول رقم (3_16) يوضح علاقة ارتباط بين أبعاد الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Correlations

		وتطور نمو المؤسسات والصغيرة المتوسطة	والخدمات الأدوار تقدمها التي الحاضنة
Pearson Correlation	المتوسطة المؤسسات وتطور نمو والصغيرة	1.000	.052
	تقدمها التي والخدمات الأدوار الحاضنة	.052	1.000
Sig. (1-tailed)	المتوسطة المؤسسات وتطور نمو والصغيرة	.	.323
	تقدمها التي والخدمات الأدوار الحاضنة	.323	.
N	المتوسطة المؤسسات وتطور نمو والصغيرة	81	81
	تقدمها التي والخدمات الأدوار الحاضنة	81	81

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية SPSS21

من خلال ما يأتي نحاول قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات، المتغير المستقل (أبعاد الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة) والمتغير التابع (نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بشكل عام، وذلك من اجل معرفة مدى صحة الفرضية التي تقول وجود علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد الأدوار التي تقدمها الحاضنة و نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جرى هذا الاختبار

لتوصل إلى الاستنتاجات التي تبرر قبول الفرضية أو رفضها اعتمادا على معامل الارتباط بيرسون وهو من الإحصاءات المعملية والتي تستخدم لاستخراج العلاقة بين المتغيرين اذ بلغ معامل الارتباط على مستوى العينة (0.052) وهي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05)، وهذا ما يثبته مستوى الدلالة التي تساوي (0.323) وهي أكبر من (0.05)، مما يؤكد على عدم صحة ورفض الفرضية التي تشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اختبار الانحدار الخطي البسيط: لبيان علاقة التأثير بين أبعاد الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحليل نتائج الانحدار للعلاقة بين أبعاد الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- **علاقة التأثير بين أبعاد الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لمعرفة علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة نستخدم الانحدار الخطي البسيط وتكون المعادلة بصورة عامة كما يلي: $Y=b.a.X$ حيث نجد هنا أن:

(Y): هو المتغير التابع والمتمثل في الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة.

(X): هو المتغير المستقل المتمثل في نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

A: هو مقطع خط الانحدار من معادلة الخط المستقيم

B : هو معامل الانحدار.

جدول رقم (3_17) يوضح الانحدار الخطي البسيط

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.339	.618		5.400	.000
	تقدمها التي والخدمات الأدوار الحاضنة	.078	.170	.052	.461	.646

a. Dependent Variable: والصغيرة المتوسطة المؤسسات وتطور نمو

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية SPSS21

من خلال الجدول تكون معادلة الانحدار كالتالي (3.339+0.078) = Y

ولدينا مستوى الدلالة يساوي (0.646) أي أكبر من (0.05) وعليه نقبل الفرضية الصفرية H0 ومنه فإن لأبعاد الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة لا يوجد إثر ذو دلالة إحصائية على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة (0.05).

خلاصة الفصل:

وقد تم التطرق أيضا إلى عرض الدارسة الميدانية والتي من خلالها تم تحليل أسئلة الاستبيان الذي تم تقديمه لعينة الدارسة المكونة من مجموع مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك من أجل جمع الآراء والبيانات الخاصة بالدراسة والتي تم تحليلها عن طريق برنامج (SPSS), والتي تم التوصل من خلالها أن حاضنات الأعمال تسعى لتحقيق نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الخاتمـــــة

الخاتمة:

إن الواقع العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم عموما، والعالم العربي خصوصا يؤكد على تعقيد البيئة التي تعمل فيها، كالمنافسة، التطور التكنولوجي، وسيطرة الشركات الكبرى على الأسواق ...ويطرح العديد من محاور التحدي التي تواجهها على مختلف الأصعدة والجوانب، كالجانب التمويلي مثلا، خاصة في المراحل الأولى للتأسيس، وهو ما يفسر تزايد نسبة دورة الحياة القصيرة لمجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي انسحبت من السوق، أو أجهضت فكرة بعثها خلال المراحل الأولى لها، وبالموازاة مع الأهمية التي تنصب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محرك النهوض الاقتصادي، ووزنها النسبي في الهيكل الاقتصادي للدول، جعل من الضروري إيجاد مداخل إستراتيجية وبعث آليات ملائمة لدعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها، لعدم قدرة عجز هذه المؤسسات على مواجهة الظروف المحيطة بها كنقص الخبرة ونقص الموارد خاصة المالية منها كما تم الإشارة إليه وفي إطار هذا السياق اعتبرت حاضنات الأعمال كأهم المداخل المطروحة ضمن أجندة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق استدامة هذه الأخيرة وترسيخ دورها ضمن سلسلة خلق القيمة في الاقتصاد، وقد أثبتت الدلائل النظرية وتجريبية نجاعة، وفاعلية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال من خلال ميكانزيم عملها وفلسفتها التي تدعم المشاريع في مرحلة المهد، أي مرحلة تقديم فكرة مبدعة لبعث مشروع، وصولا إلى تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع عبر تقديم الدعم الفني و اللوجيستي والمرافقة. ونظرا للنتائج المحققة لحاضنات الأعمال في دول العالم في الآونة الأخيرة، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني هذه الفكرة أو الآلية لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقف على خط المواجهة إزاء تحديات استشارية، قانونية، تمويلية، تسويقية... ، كما أن توفير الظروف الملائمة إقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، على تخطي أخطار مراحل التأسيس والإنشاء، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .ولقد تم طرح فكرة آلا هي اقتراح نموذج لحاضنة الأعمال بمدينة الوادي وكان الغرض من ذلك تجسيد فكرة بسيطة عن إنشاء، حاضنة الأعمال الأكاديمية حاضنة ولو بوسائل بسيطة على أرض الواقع، وهذا بعد أن تم التطرق إلى الإطار النظري لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال وواقعهما في الجزائر، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج، تمثلت فيما يلي:

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا إلى النتائج العامة التالية:

-تعد حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة لتبني فكر العمل الحر.

-رغم الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،إلا أن هناك إجماعا على الدور الذي تلعبه و الأهمية البالغة التي تكتسيها، عن طريق المساهمة القوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال امتصاص اليد العاملة والمساهمة في خلق القيمة المضافة وتحقق التوازن الجهوي والاجتماعي.

-تصطدم المؤسسات الصغيرة بمجموعة من العقبات ، خصوصا في مرحلة الانطلاق.

-تتوقف القيمة المضافة الحقيقية التي تجلبها الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها على نوعية خدمات الدعم والاستشارة المقدمة ، وهنا كأربع مجالات يجب أن تكون متطورة لإرضاء المؤسسات المنتسبة أكثر و هي :تدريب أصحاب المؤسسات ،نوعية الاستشارة المقدمة لهم، طرق وسهولة الوصول إلى التمويل والدعم التكنولوجي.

-أهم ما يميز حاضنات الأعمال هو تكاثف الجهود بين كافة القطاعات سواء العامة أو الخاصة للنهوض بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى الاهتمام بتأهيل وتدريب العنصر البشري لتنمية القدرات الإبداعية فيهم، التي تؤدي إلى خلق سلع وخدمات جديدة ومبتكرة محليا.

-ساعدت حاضنات الأعمال وخاصة حاضنات الأعمال الأكاديمية على تقليص البطالة بين خريجي الجامعات، والمعاهد العالية، ودعمهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة، إضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الريفية عبر احتضان المشاريع المصغرة التي تعتمد على توليفة الإمكانيات والاحتياجات.

- يعتبر الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية أفرزه الاتجاه العالمي نحو تعاظم دور هذا النوع من المؤسسات.

-مرحلة اختيار المشاريع ومعايير التخرج من الحاضنة تكتسي أهمية كبيرة، بحيث يجب اختيار المشاريع على أسس اقتصادية وتحديد معايير محددة للانتساب للحاضنة .ويجب التوفيق بين البحث عن معدل شغل مرتفع للحاضنة واحترام مواصفات ومقاييس انتساب المؤسسات.

اختبار الفرضيات:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية تناولنا الموضوع في جانبه التطبيقي من خلال دراسة احتياجات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي لخدمات حاضنات الأعمال، وعليه يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

-أشارت نتائج التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين نفي صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه (لا **يوجد علاقة بين الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي)** وعليه نثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي في حاجة إلى خدمات الأعمال التي تقدمها حاضنات الأعمال.

-أشارت نتائج التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين نفي صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه (لا **يوجد علاقة بين الخدمات التسويقية التي تقدمها حاضنات الأعمال وبين نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي)** وعليه نثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي في حاجة إلى الخدمات التسويقية التي تقدمها حاضنات الأعمال.

-أشارت نتائج التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين نفي صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه (لا **يوجد علاقة بين الخدمات المالية التي تقدمها حاضنات الأعمال ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي)** وعليه نثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي في حاجة إلى خدمات المالية التي تقدمها حاضنات الأعمال.

-أشارت نتائج التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين نفي صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه (لا **يوجد علاقة بين الخدمات الاستشارية التي تقدمها الحاضنة ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي)** وعليه نثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي في حاجة إلى خدمات الاستشارية التي تقدمها حاضنات الأعمال.

التوصيات

:بعد الدراسة التي قمنا بها خرجنا بجملة من التوصيات أهمها:

-ضرورة الحرص على توسيع نطاق انتشار حاضنات الأعمال بالجزائر ،و تفعيل حاضنة الأعمال الموجود بولاية الوادي تجاوبا مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوادي.

-الاستفادة من خبرات وتجارب الدول القريبة والمتشابهة في اقتصادها للاقتصاد الجزائري فيما يخص النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالوادي.

-ضرورة إيجاد حاضنة في ولاية الوادي حسب احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستثمرة في الولاية.

–ضرورة التوسع في تقديم الخدمات سواء أكانت إدارية، مالية، تسويقية، وكذلك إعطاء دروس حول طريقة عمل المعدات والآلات لحاجة المشاريع لها باعتبارها الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى فشله أو نجاحه.

–ضرورة توفير مصادر تمويل إسلامية وذلك لتجنب الربا.

أفاق البحث:

يبقى موضوع حاضنات الأعمال موضوع واسع جدا للبحث ويمكن تناول عدة جوانب أخرى منه لم يتناولها بحثنا هذا، ومن جهة أخرى تتجه الجزائر في المستقبل إلى زيادة إنشاء حاضنات أعمال وهذا ما يفتح أفاق أخرى، ونقترح العناوين التالية:

–دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات العلمية ومراكز البحوث.

–دور حاضنات الأعمال في تحقيق جودة مخرجات التعليم العالي في الجزائر.

–دراسة مقارنة بين مشاريع استفادة من آلية الاحتضان ومشاريع لم تستفد وكلاهما تعملان في نفس المجال وفي نفس الظروف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- حسين عبد المطلب الاسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة،

2- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013

3- دريره صالح، الحاضنات وأهميتها لتطوير المشروعات الصغرى، الملتقى الاقتصادي، السبت 2000/1/1

4- الدوري، زكريا مطلك؛ صالح؛ أجمد علي، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، عمان: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2009

5- رابح خوني، رقية حساني" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، اجتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

6- رضا إسماعيل البسيوني، "إدارة الأعمال"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009،

7- سعاد نائف برنوطي، " إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2008

8- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005

9- طاهر محسن منصور الغالبي، ادارة وإستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة، تونس، جامعة الزيتونة، دار وائل للنشر، ،2009

10- عاطف جابر طه عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008

11- عاطف وليم أندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007

12- عبد السلام أبو قحف، حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر 2001

13- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2009

14- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009،

15- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009

16- علاء عباس ومحمد السلامي، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، 2014

17- عمر أيمن على، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن، الدار الجامعية، الإبراهيمية –مصر، 2007

18- فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2006

19- مصطفي يوسف كاف، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، طبعة 1، ص 29.

الاطروحات ومذكرات الماستر:

25- أحمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007

26- أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الإدارية، مركز. الاستشارات والبحوث

والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة الرابعة والعشرون، القاهرة، اكتوبر 2006،

27- برجي شهرزاد، "إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، منكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012-2011

28- بسمة فتحي عوض برهوم، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة، دارسة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، فلسطين،2014

20- بن نعمان محمد، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس 2009-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2011

21- زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة، الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة كلية العلوم الاقتصادية، ص 22، 2014-2015

29- عبيدات عبد الكريم، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية- العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006

22- غدير أحد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ورقلة 2007

23- غدير أحد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ورقلة، 2007.

30- قنيطرة سمية، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة "دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد

البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، (الجزائر)، 2009- 2010

31- كريم محسن فكرى، نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر

24- لخلف عثمان، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها " دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.2004-

32- مروة مرسي أحمد رسلان، اسهامات حاضنات اعمال المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2005

33- مشري محمد الناصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008-2011

34- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم) الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، (الجزائر)،2008- 2011،

35- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 8 200_2011

36- نيقن طلعت صادق، برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الاعمال، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر

المجلات:

37- تقرير الجمعية الوطنية لحاضنات الاعمال الامريكية، أثر حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة، دروس للبلدان النامية"، 2004

38- زايدي عبد السلام وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، ص 38، تاريخ الزيارة: 26 / 11 / 2015

39- عاطف الشبراوي، حاضنات الاعمال – مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية – المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، المملكة السعودية، 2003

40- كروش نور الدين، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بورصة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية وقسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد11,جانفي ,2014.

41- مزوار امنة، دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في تجسيد المشاريع الابداعية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بورقة، رسالة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة2013

الملتقيات:

42- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006،

43- ريحان الشريف، هوام لمياء، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18-19 أفريل 2012،

44- سفيان عبد العزيز، عائشة موزاوي، مداخلة بعنوان: دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة18-19 أفريا 2012،

45- الشريف ريحان وريم بنوالة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، ملتقى حول حاضنات الاعمال كألية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، جامعة عنابة،

46- علي قابوسة نظريات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد السياسي، فلسفة تخصص اقتصاد السياسي، اكاديمية الدراسات العليا ،لبيبيا 2010

47- غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى، الوطني، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 06/05/04-2013،

48- فتيحة ونوغي، " أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي "، في الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف: منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوروبي مغاربي، من 25-28 ماي 2003،

49- فوزي عبد الرزاق، إشكالية حاضنات الاعمال بين التطور والتشغيل رؤية مستقبلية حالة حاضنات الاعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال، السعودية، سبتمبر 2014

50- قاسم علي، مريزق عدمان، دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، يومي 18/17/افريل،2006

51- محمد بن بوزيان والطاهر زياني، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى حول دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تلمسان، جامعة ابو بكر بالقايد، 17 18- أفريل 2006،

52- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،25_28ماي2003

53- مفيد عبد اللاوي، حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، يومي 04 و05 ديسمبر 2013،

54- منصوري الزين، آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية، الملتقى الدولي العلمي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 12-13 ماي 2010

المراسيم:

الجمهورية الجزائرية، قانون، القانون رقم 01- 8 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 7،15 ديسمبر 2001 م، المواد 5،6،7

المواقع الالكترونية :

1-.http://www.mubasher.info/news, consulté le : 30/03/2016

2- www.uaeinnovates.gov.ae/ar, consulté le: . الموقع الرسمي للإمارات تبتكر .01/05/2016

3- http://www.abahe.co.uk/small- الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي project-management-enc/65750-american-experience-for-establishing-small

4- عطار، نائلة حسين، حاضنات الأعمال فرصة عمل للجميع (1)، صفيحة الاقتصادية الالكترونية، 2008/4/1.

5- www.npc.gov.ly بتاريخ 2009/9/20

المراجع باللغة الأجنبية

1 ESCWA: Technology capacity–building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries, United Nations, New York, USA, June 2001, P 72

2 Peter Van der sijde, La bonne pratique en matière d'infrastructure pour les pépinières d'entreprises et du soutien à l'innovation, Rapport final de séminaire " Meilleures Pratiques dans le domaine des pépinières d'entreprises et du soutien à L'innovation " qui s'est tenu à Espoo, Finland, les 19 et 20 novembre1998. 70.Marina Lavrov and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad? Ottawa, Canada, MBA, August 2000. P13

الملاحـــــق

ملحق رقم 01

ورقة الاستبيان

جامعة حمة لخضر – الــوادي

كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

إدارة اعمال

استبيان

سيدي / سيدتي تحية طيبة ...وبعد:

في إطار انجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال بعنوان "**أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة** ". **ثم** استخدام هذا الاستبيان الذي يستخدم لجمع وتحليل البيانات حول موضوع الدراسة

ونحيطكم علما إن هذه المعلومات والبيانات المقدمة من طرفكم تحظى بالسرية التامة، ويتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

يرجى الإجابة على كل الأسئلة المدرجة بالاستمارة وذلك بوضع علامة ((X أمام الخانة المناسبة في كل سؤال.

تقبلوا سيدي / سيدتي منا فائق الاحترام والتقدير.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 30سنة إلى 40 سنة ☐

من 41سنة إلى 50 سنة ☐ أكبر من 50 سنة ☐

3- المستوى العلمي:

ثانوي فأقل ☐ تقني سامي ☐

جامعي (ليسانس) ☐ دراسات عليا (ماستر، ماجستير، دكتورا) ☐

4- الاقدمية في العمل:

أقل من 5 سنوات ☐ من 6الى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنة ☐ من 16 إلى 20 سنة ☐

أكثر من 20 سنة ☐

5- مدير المشروع:

المالك الوحيد ☐ أحد المالكين ☐ موظف ☐ كلاهما ☐

6 – نوع النشاط:

صناعي ☐ تجاري ☐ خدمي ☐ فلاحي ☐

المحور الثاني: الأدوار والخدمات التي تقدمها الحاضنة

العبارة			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
خدمات تسويقية	1	هل تعمل على تطوير رسالة تسويقية للمشروع ؟					
	2	هل تحتاج إلى توفير أبحاث عن السوق والحركة التجارية في الأسواق؟					
	3	هل ترى مساعدة في تصميم استراتيجيات من أجل إطلاق المنتج في الأسواق المستهدفة ؟					
	4	هل لديك نشاط تسويقي الكتروني ؟					
	5	هل تحتاج مساعدة في توفير فرص ترويجية للمشروع من خلال المعارض؟					
	6	هل بإمكانك وضع استراتيجيات تخطيط وتنفيذ للمبيعات ؟					
	7	هل تريد أن تتعلم بفن الاتصال بالآخرين لإيصال رسالة فعلية للزبائن ؟					
	8	هل لديك نظرة على توفير المعلومات اللازمة عن أذواق المستهلكين؟					
	9	توفير كافة الأجهزة اللازمة في مجال					

		التسويق					
	10	المساعدة في الحصول على دعم للمنتج الوطني بالدرجة الكافية					
خدمات مالية	11	المساعدة في الحصول على قروض مصرفية أسعار فائدة منخفضة					
	12	توفير الضمانات المطلوبة للقروض المصرفية					
	13	الإسهام في التنسيق مع المؤسسات التمويلية المختلفة وأصحاب الأفكار المنتسبين للحاضنة					
	14	المساعدة في الحصول على الآلات والتجهيزات الرأسمالية					
	15	تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو					
	16	المساعدة في الحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع					
	17	المساهمة في وضع تفاصيل الموازنة					
	18	تقديم فرص البيع التأجيري للآلات والمعدات					
	19	تصميم كافة الخدمات التي تحافظ على إتباع أفضل الطرق من أجل توفير المال					
	20	توفير برامج لبناء روابط مع المستثمرين					
	21	استشارات خاصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية					
	22	استشارات فنية متخصصة					

خدمات استشارية	23	استشارات تسويقية لرفع الكفاءة التسويقية					
	24	استشارات وأعمال محاسبية					
	25	استشارات تتعلق ببرمجة العمل وتخطيطه					
	26	استشارات قانونية بخصوص آلية إنشاء المشروع					
	27	استشارات تتعلق بالتوظيف واختيار الموارد البشرية المناسبة للمشروع					
	28	استشارات بخصوص براءة الاختراع					
	29	استشارات تتعلق بآلية وصول المنتج إلى أك بر درجة من الجودة لرفع الكفاءة التسويقية					
	30	استشارات حول الحصول على المساعدات المالية					

المحور الثالث: نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة

	العبارة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**	
1	تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الركائز						

	الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري					
2	توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظائف وتقلل من نسبة البطالة					
3	تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج العديد من السلع للمجتمع					
4	تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة في عدد المؤسسات الموجودة في الدولة					
5	صعوبة إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات					
6	ليس لهذه المؤسسات قدرة على التكيف في المناطق الريفية والنائية					
7	دعوة الكثير من الجهات والهيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
8	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع العمل بمعزل عن باقي المؤسسات الأخرى					
9	انخفاض مستوى التكنولوجي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					

ملحق رقم 02

الجداول المستخرجة من برنامج SPSS

Statistics

		الجنس	العمر	المستوى العلمي	الأقدمية في العمل	مدير المشروع	نوع النشاط
N	Valid	81	81	81	81	81	81
	Missing	0	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	76	93.8	93.8	93.8
	أنثى	5	6.2	6.2	100.0
	Total	81	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30سنة	32	39.5	39.5	39.5
	من30سنة الى 40 سنة	33	40.7	40.7	80.2
	من41سنة الى 50 سنة	16	19.8	19.8	100.0
	Total	81	100.0	100.0	

المستوى العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تقني سامي	16	19.8	19.8	19.8
	جامعي(ليسانس)	57	70.4	70.4	90.1
	دراسات عليا (ماستر,ماجستير,دكتورا)	8	9.9	9.9	100.0
	Total	81	100.0	100.0	

الأقدمية في العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	8	9.9	9.9	9.9
	من6 سنوات الى 10 سنوات	33	40.7	40.7	50.6
	من11سنةالى15سنة	40	49.4	49.4	100.0
	Total	81	100.0	100.0	

مدير المشروع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المالك الوحيد	67	82.7	82.7	82.7
	أحد المالكين	10	12.3	12.3	95.1
	موظف	4	4.9	4.9	100.0
	Total	81	100.0	100.0	

نوع النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	صناعي	47	58.0	58.0	58.0
	تجاري	29	35.8	35.8	93.8
	خدمي	5	6.2	6.2	100.0
	Total	81	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة	3.6214	.67946	81
الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة	3.6160	.44988	81

Correlations

		نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة	الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة
Pearson Correlation	نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة	1.000	.052
	الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة	.052	1.000
Sig. (1-tailed)	نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة	.	.323
	الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة	.323	.
N	نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة	81	81
	الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة	81	81

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.052[a]	.003	-.010-	.68283

a. Predictors: (Constant), الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.099	1	.099	.212	.646[b]
	Residual	36.834	79	.466		
	Total	36.933	80			

a. Dependent Variable: نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة

b. Predictors: (Constant), الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	3.339	.618		5.400
	الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة	.078	.170	.052	.461

Coefficients[a]

Model		Sig.
1	(Constant)	.000
	الأدوار و الخدمات التي تقدمها الحاضنة	.646

a. Dependent Variable: نمو وتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة